جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالبة : وسيلة بوخالفة

بعنوان :

دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية

دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة للفترة ما بين (2008 _ 2012)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2013/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / بـولــرباح غريب (أستاذ محاضر _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور / محمد البشير غوالي (أستاذ محاضر _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور / السايــح بوزيــد (أستاذ محاضر _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالبة : وسيلة بوخالفة

بعنوان :

دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية

دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة للفترة ما بين (2008 _ 2012)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2013/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / بـولــرباح غريب (أستاذ محاضر _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور / محمد البشير غوالي (أستاذ محاضر _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور / السايــح بوزيــد (أستاذ محاضر _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

إلى من قال فيهما الحق " وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا "

(الإسراء: 24)

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، صاحبة القلب الكبير ، تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الحب والطهر والحنان والعطاء

وفاءا بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت

_ والدتي الغالية أطال الله في عمرها _

إلى قدوتي الدائمة في الحياة، إلى نبراس العطاء المبذول ومعلمي الأول

_ والدي الفاضل أطال الله في عمره _

إلى كل شقيقاتي وأشقائي كل واحد بإسمه

إلي كل زملائي دفعة 2013 ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إلى كل باحث وطالب علم

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

أهدي ثمرة جهدي

وسيـــلة

شكر وعرفان

أشكر الله رب العالمين الذي خلق و هدى و سدد الخطى فخرج هذا العمل المتواضع بعونه و توفيقه نحمده حمداً كثيراً في المبتدى و المنتهى نحمده حمد الشاكر المقر بفضله والعاجز عن الوفاء بشكره والثناء عليه، واصلي واسلم على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد انطلاقاً من قوله تعالى : " ومن شكر فإنما يشكر لنفسه " (النمل40)
ومن قوله صلى الله عليه و سلم : " من لم يشكُرِ الناس لم يشكُرِ الله عز و جل "

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل و العرفان والتقدير لكل من مد يد العون والمساعدة، وفي مقدمتهم الدكتور غوالي محمد البشير الذي لم يبخل علينا بالكثير من وقته ومثيله من النصائح القيمة ، وعلى تواضعه اللامتناهي في المعاملة منذ بداية تسجيل موضوع البحث وحتى الانتهاء منه فكان نعم المشرف

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل والإمتنان إلى محافظي الحسابات خنقاوي عبد الكريم وبن داود عبد الرزاق على مدهم لنا يد العون والمساعدة وتواضعهم معنا من أجل إجراء دراسة الحالة

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير للأستاذ بابنات عبد الرحمان على توجيهاته السديدة والقيمة التي أخذناها بعين الإعتبار، كما لا ننسى أن نتقدم بالعرفان والإمتنان لأعز صديقة حنان على تشجيعاتها المتواصلة وحرصها الدائم على إتمام هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها وتمحصها ومناقشتها، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر إستفادة من الدراسة

وأخيرا أسدي عبارات العرفان لكل من ساهم سواء من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع

أشكر كل هؤلاء وجزاهم الله عني كل خير

الملخص

حاولنا من خلال هذا البحث إستخلاص دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، ولمعالجة الموضوع إعتمدنا على عينة من تقارير المراجع الخارجي التي تتضمن رأيه إلى جانب توصياته لثلاث دورات محاسبية متتالية وذلك خلال الفترة (2008_2012).

إستخدامنا أداتي الوثائق والمقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى فهم أوضح لإشكالية مدى قدرة المؤسسة على الإلتزام بإرشادات محافظ الحسابات، بالإعتماد على منهج دراسة الحالة واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها نجد أن بقاء عناصر الخلل التي يشير إليها مراجع الحسابات دون أخذها بعين الإعتبار يفسر بوجود خلل في نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة.

الكلمات المفتاحية :

جودة القوائم المالية، تقرير المراجع الخارجي، مراجعة خارجية، مؤسسة.

Abstract

We tried from this research to conclude the role of external audit which evaluate the of financial lists, to treat this issue, we based on revision reports that includes its opinions besides ts recommen dation for the three accountancy's cycles and this during the period of (2008_2012).

We used two tools : the documents and the personnal interview in order to get a better comprehension of the problem of how much the company is able to follow strictly the mayor's instruction, depending on the method of the case study and according to the final resultes, we found that the element defect that the accaountancy's revisier deals with without takeing it into consideration all this clarify that there is a defect in the internal censorship of the company.

Key words

The quality of financial lists, External revision, External Auditor's Report, company.

قائمة المحتويات

الإهداء III
الشكر IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكـــــال البيانية VIII
قائمة الملاحـــق IX
المقدمة ..... ب

الفصل الأول : الإطار النظري للمراجعة الخارجية والقوائم المالية 1
تمهيد 2
المبحث الأول : أثر المراجعة الخارجية على القوائم المالية 3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة 15
خلاصة 19

الفصل الثاني : دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات 20
تمهيد 21
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة 22
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة 23
خلاصة 43
الخاتمة 45
المصادر والمراجع 49
الملاحق 53
الفهرس 70

قائمـــة الجـــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.2	فحص محتوى تقارير الشركة X1	24
الجدول 2.2	فحص محتوى تقارير الشركة X2	27
الجدول 3.2	فحص محتوى تقارير الشركة X3	30
الجدول 4.2	فحص محتوى تقارير الشركة X4	34
الجدول 5.2	فحص محتوى تقارير الشركة X5	37

قائمــة الأشكـــــــــال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1.1	معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها	10

قائمــة الملاحـــــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	تقارير الشركة X1 لثلاث سنوات متتالية (2008، 2009، 2010)	54
الملحق 2	تقارير الشركة X2 لثلاث سنوات متتالية (2008، 2009، 2010)	57
الملحق 3	تقارير الشركة X3 لثلاث سنوات متتالية (2010، 2011، 2012)	60
الملحق 4	تقارير الشركة X4 لثلاث سنوات متتالية (2009، 2010، 2011)	63
الملحق 5	تقارير الشركة X5 لثلاث سنوات متتالية (2008، 2009، 2010)	66

مقـــدمة

أ. توطئة

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم تطورا على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات الإقتصادية ، فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات متشعبة كبيرة الحجم تنفصل الملكية فيها عن التسيير، ونتيجة تزايد العولمة الإقتصادية في نشاط الشركات اليوم في مختلف دول العالم، والتطور المتزايد والمستمر في العمليات المالية وحجمها في ظل القوانين والأنظمة والمعايير المحلية والدولية المتبعة حاليا والتي باتت تتسم بمستويات مختلفة من التعقيد والصرامة، أصبح لزاما اليوم على أعضاء مجالس إدارة الشركات العاملة في مختلف المجالات وأعضاء جهازها الإداري إنتباها أكثر وحرصا متزايدا على ضبط نشاطاتها، بحيث تفرض عليهم معايير وضوابط أكثر دقة لمحاسبتهم على نتائج حسن إدارتهم لهذه المؤسسات.

إن هذا التطور الإقتصادي وتلك النهضة الصناعية جعلت لعلم المحاسبة دورا رئيسيا في تصوير المركز المالي للمؤسسة إلا أن هذا التطور صاحبه نمو علم آخر يساعد على ضبط معطيات المحاسبة والتحقق من صحة الأرقام والنتائج التي قدمتها المحاسبة وهذا العلم الذي هو مراقبة المحاسبة يسمى بعلم المراجعة.

ب. طرح الإشكالية

إن صدور القانون التوجيهي 88/01 للمؤسسات العمومية الإقتصادية والذي نص على إستقلالية المؤسسات، والقانون التجاري المعدل والمتمم في نفس اليوم والسنة وكذا قانون صناديق المساهمة كوسيط عن الدولة حيث تم الفصل بين الملكية العمومية والتسيير، وهي مرحلة حاسمة في إنطلاق إعداد عملية التوجه إلى إقتصاد السوق، هذا الأمر إستوجب وجود رقابة تحمي أموال المستثمرين من تعسف المسيرين وهو ما يفترض أن يحققه التسجيل المحاسبي السليم للعمليات في المؤسسة.هنا بدأت تتجلى أهمية مراجع الحسابات الذي أصبح بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختامية ومدى إمكانية الإعتماد عليها خاصة إذا كانت مرفوقة بتقرير إيجابي.

بناءا على ما سبق تتجلى معالم إشكالية البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى قدرة المؤسسة على الإلتزام بإرشادات محافظ الحسابات ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بطرح التساؤلات التالية :

- هل تعتمد المؤسسة على المراجعة الخارجية كأداة للرقابة ؟
- هل تعتبر المراجعة وسيلة يعتمد عليها في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية ؟
- ما هو أثر تطبيق نتائج المراجعة (التقرير) بالنسبة للشركة ؟

ت. فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية :

- تقرير مراجع الحسابات يخدم بشكل كبير المؤسسات من خلال التأكد من دقة وسلامة القوائم المالية.
- تساهم المراجعة المحاسبية في تحقيق مصداقية أكثر للقوائم المالية.
- ينعكس إيجابا إلتزام الشركة بتطبيق إرشادات مراجع الحسابات على جودة القوائم المالية.

ث. مبررات إختيار الموضوع

- البحث له علاقة بمجال تخصصي.
- محاولة الإطلاع أكثر على الواقع العملي بإعتبار أن مقياس المراجعة تم تناوله من الجانب النظري فقط دون الجانب التطبيقي.
- التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة فيما يخص مجال المراجعة بنوعيها الخارجية والداخلية ومساهمتها الفعالة في إعطاء الصورة الواقعية والصادقة عن حالة المؤسسة.

ج. أهداف الدراسة وأهميتها

✓ هناك مجموعة من الأهداف نصبوا من أجل تحقيقها تتمثل فيما يلي :

- إظهار الدور الذي تلعبه عملية المراجعة في المساعدة على تقديم معلومات مالية ومحاسبية تتميز بالدقة للجهات التي تطلبها.
- تسليط الضوء على ما هو موجود فعليا ومقارنته بما هو مدروس نظريا.

✓ تبرز أهمية هذا البحث في النقاط التالية :

- توضيح أثر تقرير المراجع الخارجي على الشركة وضرورة تبيان أهميته بإعتباره الركيزة الأساسية لأي شركة تطمح للبقاء.
- نظرا لقلة الدراسات التي إهتمت بتفسير دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم، وبتالي هاته الدراسة سوف تساعد وتشجع الباحثين على إجراء دراسات أكثر عمقا للتوصل إلى نتائج أكثر دقة.

ح.حدود الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة إرتبطت بحدود مكانية وزمانية :

الحدود المكانية : تم إجراء دراسة الحالة على مستوى مكتب محافظ حسابات بولاية ورقلة.

الحدود الزمانية : تمثل في تتبع رأي المراجع لثلاث دورات محاسبية.

خ. منهج البحث والأدوات المستخدمة

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين الأول نظري يقوم على المنهج الوصفي التحليلي والثاني يقوم على منهج دراسة الحالة " دراسة حالة عينة من تقارير محافظ الحسابات لثلاث سنوات متتالية " بإستخدام آداتين هما الوثائق والمقابلة .

د. صعوبات البحث

من بين الصعوبات التي صادفتنا في بداية إعداد هذا البحث هي الطريقة الجديدة المعمول بها في إعداد المذكرات، بالإضافة إلى سرية المعلومات، ناهيك عن قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا بشكل مباشر.

ذ. هيكل البحث

لمعالجة الإشكال المطروح، ومن أجل إختبار صحة الفرضيات أستهل موضوعنا بمقدمة وأعقب بخاتمة حيث قسم البحث إلى فصلين كالتالي :

الفصل الأول : تناول الإطار النظري للمراجعة الخارجية والقوائم المالية، تضمن تمهيدا للفصل يليه بعد ذلك مبحثين شمل الاول أثر المراجعة الخارجية على القوائم المالية، تم فيه التطرق لماهية القوائم المالية من حيث (تعريفها، خصائصها النوعية، مستخدموا القوائم المالية وأخيرا عرضها)، كما تم التطرق لماهية المراجعة الخارجية من حيث (تعريفها، أنواعها، معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها، تقارير المراجعة الخارجية، لينتهي بالمراجعة الخارجية وخلق القيمة)، أما المبحث الثاني فقد تناول دراسات سابقة لها علاقة بشق دراستنا الحالية، كما تم ذكر أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني : تناول دراسة حالة عينة عشوائية من تقارير محافظ الحسابات وهو بدوره قسم إلى مبحثين تطرق الأول للطريقة والأدوات المستخدمة حيث تضمنت الطريقة التي إعتمدت عليها الدراسة بالإضافة إلى الأدوات التي إستعانت بها، أما المبحث الثاني شمل النتائج والمناقشة حيث تطرق إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية أضف إلى ذلك مناقشة ما توصلت إليه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة الخارجية والقوائم المالية

تمهيد

إن مراجعة الحسابات هي إختيار تقني صارم لكثير من الأطراف وصعبة للشخص الذي يقوم بها، وبتالي فإن من يقوم بعملية المراجعة يجب أن يكون شخصا مؤهلا ويتوفر على مواصفات لا تتواجد عند أشخاص آخرين ليس لهم نفس المهنة وهذا لطبيعة مهنة المراجعة التي تتميز بالمصداقية والدقة، بإعتبارها آداة فعالة، ترجع أهميتها إلى أنها الركيزة والآداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المختلفة والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن المؤسسة وأوجه نشاطها ومدى تطابق الإجراءات الموضوعة من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب بأملاكها، من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

ـ المبحث الأول : أثر المراجعة الخارجية على القوائم المالية

ـ المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول : أثر المراجعة الخارجية على القوائم المالية

المطلب الأول : ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية[1]. وبتالي تزودهم القوائم المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة والوقتية(الوقت المناسب) والملاءمة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في إتخاد القرارات الإقتصادية الرشيدة[2].

الفرع الأول : تعريف وخصائص القوائم المالية

أولا : تعريف القوائم المالية

هي تلك الكشوف المالية * التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية[3].

ثانيا : الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. وبتالي فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات الحاصلة على مستوى هذا الأخير للمنشأة، وتتمثل الخصائص الأساسية فيما يلي[4] :

- ✓ **القابلية للفهم (intelligibité)** : يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد[5]؛
- ✓ **الملاءمة (pertinence)** : يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لإحتياجات متخذي القرار من جهة، وفي الوقت المناسب من جهة أخرى وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في هذا القرار

---

[1] كمال الدين الدهراوى، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص : 13.

[2] رضوان العناتي، إيهاب نظمي، رأفت سلامة، أحمد كلبونة، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2011، ص : 303.

[3] الجريدة الرسمية، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المواد 26_27_28_29، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص : 05.

* حسب قانون 11/07 تعرف القوائم المالية بالكشوف المالية.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص : 50.

[5] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

بحيث تساعد المعلومات المستخدمين على إجراء التنبؤات حول نتائج الأحداث في الماضي والحاضر، والمستقبل أو لتأكيد أو تصحيح التوقعات الماضية[1]؛

- ✓ **القابلية للتماثل والمقارنة (comparabilité)** : تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات[2]؛
- ✓ **المصداقية(R□liability)** : تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

ـ البحث عن الصورة الصادقة؛

ـ تغليب الحقيقة الإقتصادية عن الجانب القانوني؛

ـ الحياد؛

ـ الحيطة والحذر؛

ـ الشمولية[3].

الفرع الثاني : مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية ، كما تتنوع أغراض إستخدماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية بناءا على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى. ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد[4] :

1. **المستثمرون** : يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على إتخاد قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الإقتصادية على توزيع الأرباح؛
2. **المقرضون** : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الإقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الإستحقاق؛
3. **الموردون والدائنون التجاريون الأخرون** : يهتم الموردون والدائنون الأخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الإستحقاق وبتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الإئتماني بالوحدة الإقتصادية؛
4. **العملاء** : تهتم بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو الإعتماد عليها في توريد إحتياجاتهم؛

---

[1] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygand, Terry D. Warfield, **Int□rm□diat□Accounting** , 2nd Edition Publisher, John Wiley & Sons, New York, USA, 2007, P : 48.

[2] علي عزوز، محمد متلوي، مداخلة بعنوان، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق " معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.

[3] سعد بوراوي، مداخلة بعنوان، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ (IAS/IFRS)**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق " معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010، ص : 10.

[4] محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2009، ص : 15.

5. **العاملون** : هم بحاجة إلى معلومات متعلقة بإستقرار وربحية المنشأة من أجل معرفة قدرة المنشأة على دفع التعويضات، المكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل[1]؛
6. **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها** : تهتم بعملية توزيع الموارد وبتالي أنشطة الوحدة الإقتصادية، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكذلك إستخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات آخرى؛
7. **الجمهور** : تؤثر الوحدات الإقتصادية على قرار الجمهور بطرق مختلفة، كما يمكن للقوائم المالية أن تفيد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

الفرع الثالث : عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحليلين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بها، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف سنوي، أو الربع سنوي[2].

نص قانون 11/07 حسب المادة 25 ما يلي: تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة، الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

- **قائمة المركز المالي** : تعرف كذلك بالميزانية العمومية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة[3]، توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من إلتزامات سواء من قبل الملاك أو إتجاه الغير[4]، تظهر أثر نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية[5]؛

- **قائمة حساب النتائج** : يصف عمليات المنشأة أو الوحدة الإقتصادية على فترة زمنية معينة وهذا غالبا ما تكون فترة سنة مالية، الإيرادات والتكاليف يتم الإعتراف بها عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد عند الزبائن[6]؛

---

[1] صالح مرازقة، مداخلة بعنوان، **القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ... ورهانات المستقبل "، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ، ص : 08.

[2] أحمد مخلوف، مداخلة بعنوان، **دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة محاسبية مشتركة**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، 13_15 أكتوبر 2009، ص : 07.

[3] خديجة لدرع، ليلى عبد الرحيم، مداخلة بعنوان، **قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (IAS1)**، ملتقى وطني تحت عنوان معايير المحاسبة الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و26 ماي 2010، ص : 05.

[4] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007، ص : 169.

[5] كمال الدين الدهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص : 111.

[6] http://search.4shared.com/postDownload/bt7H_k0P/___online.html أطلع عليه بتاريخ 2013/03/11

وفي تعريف آخر فإنه يسمى كذلك بقائمة الدخل، تبين نتيجة أعمال إدارة المنشأة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية في تفسير بعض وليس كل التغيرات التي طرأت على الإصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين (ميزانية أول مدة وأخرها)، ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الإستحقاق للأرباح[1]؛

- **قائمة جدول سيولة الخزينة** : هو حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الاختلافات في المؤسسة، و بالتالي يحدد مقبوضات (مصادر السيولة) والمصروفات (المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة[2]،كما يوفر معلومات حول المقبوضات النقدية للشركة والمدفوعات النقدية خلال الفترة المحاسبية[3]، تهدف تلك القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية[4]؛

حيث يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين :

– الطريقة الغير مباشرة هي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حسابات التائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات الناتجة عن الدورات الثلاث السابقة، يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا أو سلبا.

– الطريقة المباشرة: هي نفس المضمون في الطريقة غير المباشرة لكن تنطلق من التحصيلات والتسديدات سواءا المتعلقة بالإستغلال كالزبائن والموردين أو المتعلقة بالإستثمار كالحيازة أو التنازل على الإستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، إقتراض، تسديد القروض، الرفع من رأس المال ......إلخ[5]؛

- **قائمة تغيرات الأموال الخاصة** : تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات سوف لا تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا إستخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى[6]؛

- **الملحق** : يتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية وإضافة لإفصاحات عن الإلتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال[7].

---

1 http:// www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=16#. UT3f32dirIU 11/03/2013 : أطلع عليه بتاريخ

2 Bruno Colmant et autres, **comptabilité financière normes IAS_ IFRS**, collections synthex pearson, france, 2008, P : 43.

3 Thomas R. Robinson, and others, **international financial statement analysis**, John Wiley & Sons, 2009, Canada, P : 216.

4 منير إبراهيم هندى، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص : 56.

5 صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008، ص: 189.

6 عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص : 213.

7 منور أوسرير، محمد مجبر، مداخلة بعنوان، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق "، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010، ص : 4.

المطلب الثاني: ماهية المراجعة الخارجية

إن سبب وجود المراجعة هو وجود معاملات مؤثرة في ذمة الأطراف المشاركة فيها ويترتب عنها حقوق والتزامات، وأن نتيجة هذه المعاملات تسجل عند وقوع و تصفية هذه الأخيرة وفقا للغة المحاسبية.
من هنا يزيد تعقيد و أهمية الدور المنوط للمراجعة في الجزائر اليوم، في مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة المؤسسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحسين أدائها في ظل ظروف اقتصاد السوق[1].

الفرع الأول : تعريف المراجعة الخارجية وأنواعها

أولا : تعريف المراجعة الخارجية

هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة أو الشركة، حيث يكون مستقلا عن إدارة المنشأة[2].بهدف فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة فحصا إنتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة[3].

ومن خلال التعريف نشير إلى أن عملية المراجعة الخارجية حتى تصل إلى هدفها يجب أن تمر بثلاث مراحل[4] :

- **الفحص** : يقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها وتسجيلها وتبويبها الخاصة بنشاط المؤسسة؛
- **التحقق** : يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية. حيث يعمل المراجع على التأكد من الوجود الفعلي للعناصر المادية للمؤسسة وعلى تسجيلها تسجيلا يوافق التشريع المحاسبي في دفاتر المؤسسة، فضلا عن التأكد من تسجيل كل ما من شأنه أن يؤثر عن عناصر الدخل أو الذمة؛

ويمكن القول أن عمليتي الفحص والتحقق وجهين لعملة واحدة، ويقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد اعطت صورة عادلة لأعمال المؤسسة ومركزها المالي؛

- **التقرير** : هو ختام عملية المراجعة يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقق وإثباتها في تقرير ويقدم إلى من يهمه الأمر داخل المؤسسة وخارجها.

---

[1] ناصر دادي عدون ورابح تلاهوبري، **نظرة حول التدقيق المالي في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والاندماج للاقتصاد العالمي، رقم 4 المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2008، ص، ص : 87_88.

[2] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص : 30.

[3] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص، ص : 21_22.

[4] مسعود صديقي، محمدبراق، مداخلة بعنوان، **إنعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 08 و09 مارس 2005، ص : 27.

ثانيا : أنواع المراجعة الخارجية

يمكن تقسيم المراجعة الخارجية إلى ما يلي[1] :

1/ من حيث القائم بعملية المراجعة وتنقسم إلى قسمين

- **المراجعة الخارجية** : هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، حيث يكون مستقلاً عن إدارة المؤسسة، يهدف بشكل رئيسي إلى تقديم رأي محايد ومستقل حول القوائم المالية؛
- **المراجعة الداخلية** : لقد نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية .فالمراجعة الداخلية أداة مستقلة، تعمل داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة.

2/ من حيث الإلزام وتنقسم بدورها إلى قسمين

- **مراجعة إلزامية** : هي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية لها؛
- **مراجعة إختيارية** : هي المراجعة التي تتم دون إلزام معين بقانون أو بلائحة معينة.

3/ من حيث مجال أو نطاق المراجعة وتنقسم إلى قسمين

- **مراجعة كاملة** : في هذا النوع من المراجعة يكون نطاق عمل المراجعة غير محدد، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المراجع أية قيود على نطاق الفحص والعمل الذي يقوم به. حيث أن مسؤولية هذا الأخير تغطي جميع ذلك النطاق الذي لم يخضع للفحص؛
- **مراجعة جزئية** : هي المراجعة التي تتضمن وضع بعض القيود على نطاق المراجعة، بحيث يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها، وتحدد الجهة التي تعين المراجع تلك العمليات على سبيل الحصر.وفي هذه الحالة تقتصر مسؤولية المراجع في مجال أو نطاق المراجعة الذي حدد له فقط دون غيره.

4/ من حيث مدى الفحص أو فحص حجم الإختبارات بدورها تنقسم إلى قسمين

- **مراجعة شاملة (تفصيلية)** : تعني أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، يصلح هذا النوع من المراجعة للمؤسسات صغيرة الحجم، بينما في حالة المؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة؛
- **مراجعة إختبارية** : في هذا النوع من المراجعة يقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل، حيث يقوم باختيار عدد من المفردات لكي تخضع لعملية الفحص، مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها، فالمراجعة الاختبارية تعتبر الأساس السائد في وقتنا الحاضر.

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، الجزائر، 2010/2009، ص، ص، ص : 23_24_25_26.

يتوقف تحديد حجم العينة على عدة اعتبارات، من أهمها ما يظهره فحص وتقييم المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة داخل المؤسسة من ناحية، ومدى إمكان تطبيق إجراءات المراجعة الاختبارية من ناحية أخرى.

5/ من حيث توقيت عملية المراجعة وإجراء الإختبارات كذلك إنقسمت إلى قسمين

- **مراجعة نهائية** : تتميز هذه المراجعة بأنها تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية .ويلجأ المراجع الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة؛
- **مراجعة مستمرة** : في هذه الحالة تتم عمليات الفحص وإجراءات الاختبارات على مدار السنة المالية للمؤسسة .وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقاً، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.

الفرع الثاني: معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها

تعتمد المراجعة كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المهنية وتلقى القبول العام والتي تنعكس على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات المهنة كما هو موضح في الشكل الموالي :

شكل رقم 1_1: معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها

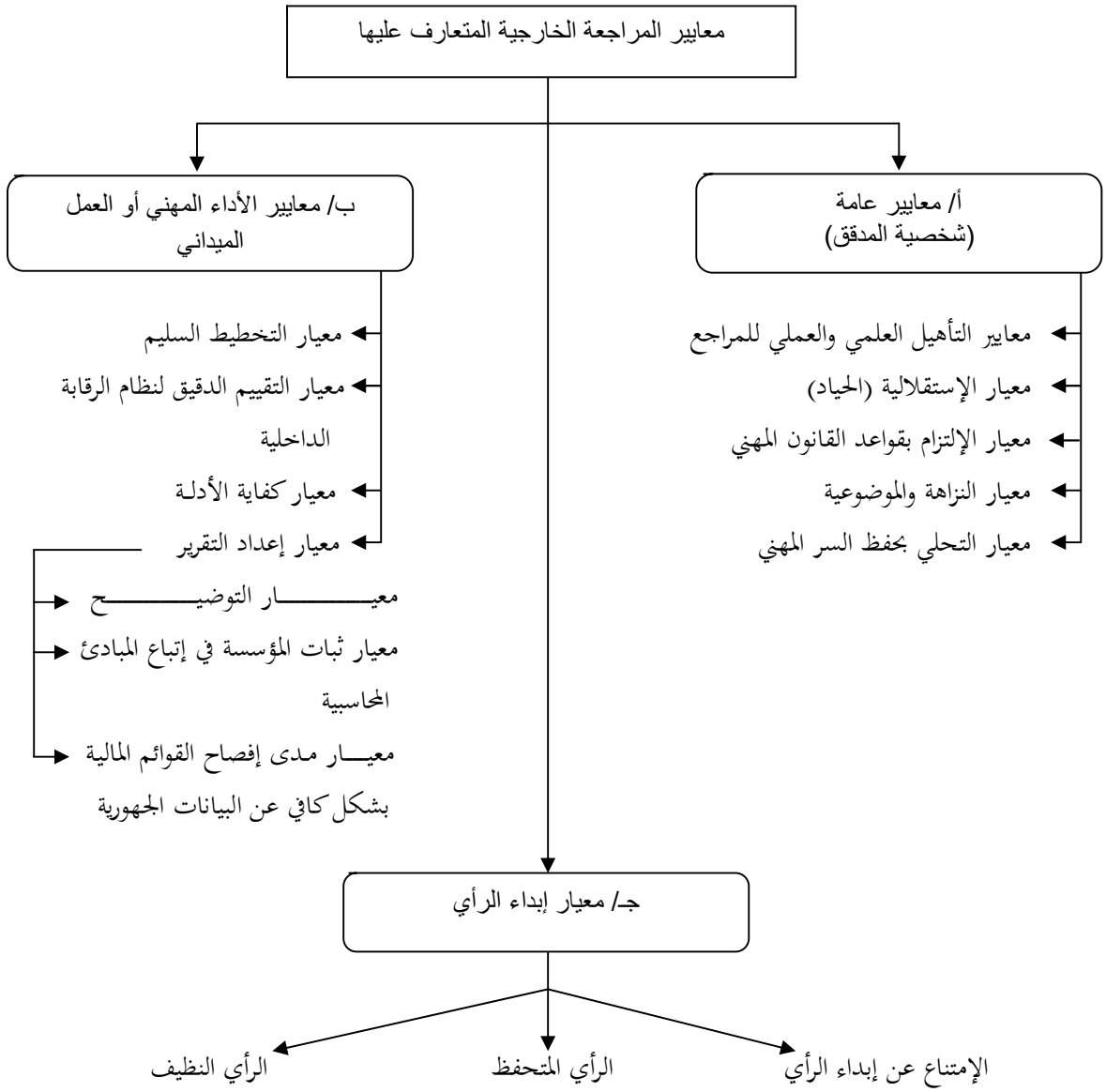

من إعداد الطالبة : عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.

إنطلاقا من إصدارات عدد من الهيئات المختصة مثال مجمع المحاسبين والمدققين الأمريكيين، ومحافظي الحسابات الفرنسيين والنصب القانوني لمهني التدقيق في الجزائر، يمكن إختصار معايير المراجعة المتعارف عليها في المجموعات التالية حسب الشكل أعلاه[1] :

[1] مسعود صديقي، **دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص، ص: 65_66.

المجموعة الأولى: المعايير العامة

ـــ يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات المراجعة؛

ـــ يجب على المراجع أن يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره وفي كل ما يتعلق بإجراءات العمل وهذا ما نصت عليه المادة 3 من قانون رقم 91_08[1]، والمادة 67 من قانون 01/10[2]؛

ـــ يجب على المراجع أن يبدل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني

ـــ يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسبا وكافيا ويجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا، بطريقة مناسبة وفعالة؛

ـــ يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل ووافٍ حتى يمكن تقرير الإعتماد عليه وتحديد نوعية الإختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة، وهذا ما أشارت إليه المادة 25 من قانون 01/10[3]؛

ـــ يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقتنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والإستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي على القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة.

المجموعة الثالثة: معايير إبداء الرأي

ـــ يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وتصويرها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ؛

ـــ يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم إستخدامها في إعداد وتصوير القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد وتصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة، وهذا ما نصت عليه المادة 23 من قانون 01/10[4]؛

ـــ يفترض أن القوائم المالية تحتوي على كافة المعلومات والإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بها ما لم يرد في تقرير إبداء الرأي ما يخالف ذلك؛

ـــ يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال، خصائص وطبيعة الخدمة التي يقوم بها المراجع مع الإشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة.

---

[1] الجريدة الرسمية، **قانون 08/91**، عدد 20، الجزائر، مؤرخة في 1991/05/1، ص: 651.

[2] الجريدة الرسمية، **قانون 01/10**، عدد 42، الجزائر، مؤرخة في 2010/07/19، ص : 11.

[3] المرجع السابق، ص: 07

[4] نفس المرجع والصفحة سابقا.

الفرع الثالث : تقارير المراجعة الخارجية

تستهدف عملية المراجعة إعداد تقرير مهني محايد عن القوائم المالية بناءا على ما يقوم به مراجع الحسابات من فحوص وإختبارات ويقوم مراجع الحسابات بتخطيط أعمال المراجعة للوصول إلى هذا التقرير في نهاية عملية المراجعة[1].

بالإضافة إلى إعتبار أن التقرير هو ختام عملية المراجعة والذي يقصد به بلورة لرأي مراجع الحسابات في شكل تقرير مكتوب للجهات المعنية، فالتقرير الذي يعده المراجع يعد بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة الذي تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل المراجعة[2]. حيث يقوم المراجع من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصة لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معينة، ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والإعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كالمراجع[3].

أولا : أنواع التقارير

هناك عدة أنواع وتقسيمات للتقارير فنجد[4]:

- ✓ **من حيث درجة الإلتزام في إعدادها تنقسم إلى** : تقارير عامة، تقارير خاصة؛
- ✓ **من حيث ما تحتويه من معلومات تنقسم إلى** : تقارير مختصرة، تقارير قصيرة وتقارير طويلة؛
- ✓ **من حيث أنواع الرأي ينقسم إلى** : التقرير النظيف، التقرير المتحفظ، التقرير السالب وتقرير عدم إبداء الرأي؛
- ✓ **حسب ناحية التوجيه تنقسم إلى** : تقارير موجهة إلى أصحاب المؤسسة، تقارير موجهة إلى الجمعية العامة للمساهمين وتقارير موجهة للإدارة تكون مطولة ومكملة للتقرير القصير.

وعموما سنركز في هذه الدراسة على أربع أنواع من التقارير المتمثلة فيما يلي[5] :

1/ التقرير النظيف

يصدر المراجع رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بمراجعتها إذا توفرت لديه أربعة شروط هي :

- ✓ أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما؛
- ✓ عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي؛
- ✓ صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي؛

---

[1] الأخضر لقليطي، **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص : 46.

[2] فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004/2003 ص : 28.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006، الطبعة الثالثة 2011، ص :51 .

[4] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص : 77.

[5] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص، ص، ص : 41_ 42_ 43.

- ✓ حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية.

2/ التقرير التحفظي

يقوم مراجع الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ ، إذا صادف خلال عملية المراجعة أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه ، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل إعتراضاته أو إنتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها ، مثل وجود قيود على نطاق عملية المراجعة أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في تقرير المراجع، أي أن تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرر ذكرها في التقرير، كما يجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ.

3/ التقرير السالب

يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المراجع من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وتقع على المراجع مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها.

يعتبر الرأي السلبي أمرا نادر الحدوث لأن المراجع يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالبا ما تلتزم الشركات بتنفيذ هذه التوصيات.

4/ تقرير الإمتناع عن إبداء الرأي

يعني الإمتناع عن إبداء الرأي أن مراجع الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع المراجعة، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي :

- ✓ وجود قيود مفروضة على عمل المراجع تفرض عليه من إدارة الشركة ، وذلك بعدم تمكينه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكينه من الإتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدتهم مع الشركة؛
- ✓ وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة كتعديها على حقوق الإختراع لشركة أخرى، أو قضية من عمال الشركة يطالبون بدفع تعويضاتهم ...وغيرها؛
- ✓ في حالة قيام زميل آخر للمراجع الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية. في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها؛
- ✓ عندما يتعذر على المراجع الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بإبداء رأيه، فإنه يمتنع عن ذلك؛
- ✓ غالبا ما ترجع أسباب الإمتناع عن إبداء الرأي إلى تضييق نطاق الفحص الذي يجريه المراجع، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبدي المراجع رأيه فيها.

ثانيا : العناصر الرئيسية لتقارير المراجعة الخارجية[1]

يتضمن تقرير مراقب الحسابات العناصر الرئيسية التالية :

أ/ عنوان التقرير

حيث يعنون التقرير بعبارة (تقرير مراقب الحسابات).

ب/ الموجه إليهم التقرير

يوجه التقرير عادة إما إلى المساهمين أو أصحاب الحصص أو الشركاء أو المديرين أو إلى أعضاء مجلس إدارة المنشأة التي تمت مراجعة قوائمها المالية.

ج/ الفقرة الافتتاحية

تتضمن الفقرة الإفتتاحية ما يلي :

– أن يحدد تقرير مراقب الحسابات القوائم المالية التي تمت مراجعتها؛

– وجود عبارة تفيد بأن القوائم المالية هي مسئولية إدارة المنشأة، وعبارة أخرى تفيد أن مسئولية مراقب الحسابات هي إبداء الرأي عليها، بناء على مراجعته لها.

د/ فقرة النطاق

وتشمل ما يلي:

– وصفًا لنطاق المراجعة، بتوضيح أن المراجعة قد تمت في ضوء القوانين واللوائح السارية، والإشارة إلى تمكين مراقب الحسابات من أداء الإجراءات التي رآها ضرورية في ظل الظروف المحيطة؛

– تضمين التقرير عبارة تفيد أن المراجعة قد خططت ونفذت، للحصول على تأكيد مناسب عن مدى خلو القوائم المالية من التحريفات المؤثرة أو الجوهرية؛

– وصفًا لعملية المراجعة متضمنًا :

* أن الفحص قد تم على أساس الإختبارات بالعينة للأدلة المؤيدة للقيم، والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية؛

* تقييم للسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛

* تقييم التقديرات الهامة المعدة بمعرفة الإدارة والمستخدمة في إعداد القوائم المالية؛

* تقييم عرض القوائم المالية ككل.

– فقرة تفيد أن مراقب الحسابات قد حصل على البيانات والإيضاحات التي رآها لازمة لأغراض المراجعة، وكذلك بيانًا بأن أعمال المراجعة التي قام بها توفر أساسًا مناسبًا لإبداء الرأي على القوائم المالية.

هـ/ فقرة الرأي

تتضمن ما يلي :

– رأيًا صريحًا عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة على المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية طبقًا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها؛

---

[1] http://www.aadd2.com/vb/t79934.html أطلع عليه بتاريخ : 2013/04/14

– رأيًا عن مدى تمشي القوائم المالية مع المتطلبات الأخرى المحددة بالقوانين واللوائح المتعلقة بها؛
و/ تاريخ التقرير – عنوان مراقب الحسابات – توقيع مراقب الحسابات.

الفرع الرابع : المراجعة الخارجية وخلق القيمة

في القديم كان إكتشاف أعمال الغش والتزوير غاية في حد ذاته إلا انه في الوقت الحالي أصبح ثانويا .وفي حالة إكتشاف المراجع لأعمال غش وتزوير، يجب أن يبلغ عنها حسب ما يحدده القانون.

من هذا المنطلق ولتفادي تأثير الغش والتزوير الذي يؤثر على الصورة الصادقة التي تقدمها القوائم المالية، تجدر الإشارة إلى أن عمل المراجع هدفه هو خلق قيمة مضافة للمؤسسة تتمثل في زيادة فعالية المعلومات المعنية وقيمتها الإستعمالية من خلال رأيه الفني والمحايد حول مصداقية القوائم المالية والتأكد من دقة وسلامة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة[1]، وبتالي يتضح الدور المحوري الذي يلعبه المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة عبر فحصه الدقيق لحساباتها بما يمكنه من التأكد من مصداقيتها وإحترامها للمعايير والقوانين الجاري العمل بها وجعلها بالتالي تعكس صورة وفية لواقع المؤسسة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش وموضوعة دون تضخيم وبواقعية وهذا ما يصطلح عليه بالجودة، حيث تعتبر هذه الأخيرة بمثابة الضوء الأخضر لمتخذي القرار[2] الناتج عن الثقة التي يضعها هؤلاء (مستعملو القوائم المالية) في المراجع لإعتباره متخصصا ومؤهلا ونزيها، ومدى إتقانه لعمله إذ لا مصلحة له في التأثير على حقيقة المعلومات المدروسة، وتأثيرها يظهر في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات التي يعتمد فيها المستعملون على هاته المعلومات[3].

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسات لها علاقة بالدراسة الحالية

دراسة عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة (2010/2009) [4]

إستندت هذه الدراسة على إحدى المؤسسات النموذجية في اليمن المتمثلة في شركة KPMG مجني وحازم حسن وشركائهم _ محاسبون قانونيون، وإدارة المراجعة الداخلية **لبنك** اليمن والكويت للتجارة والإستثمار.

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص : 24.

[2] عبد العالي محمدي، مداخلة بعنوان، **دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6 و7 ماي 2012.

[3] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص، ص : 15_16.

[4] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره.

هدفت الدراسة إلى شرح وتفصيل علاقة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والوقوف على مدى وأهمية وفائدة ذلك التكامل على مستوى تحقيق المراجعتين لأهدافهما، وعلى مستوى نجاح المؤسسة وتحقيقها لخططها المرسومة وبتالي الوصول إلى تحقيق أحسن فعالية وأكبر فائدة ممكنة للطرفين وللمؤسسة على حد سواء.

من أجل معالجة الموضوع إعتمد الباحث من خلال دراسته على المنهج التاريخي من أجل طرح مراحل تطور المراجعة يليه المنهج الوصفي التحليلي من أجل إستعراض الجانب النظري، أما الفصل المتبقي والمتمثل في دراسة الحالة الميدانية فقد إستعان بالمنهج الوصفي التحليلي إلى جانب منهج دراسة الحالة .

من بين النتائج المتوصل فقد خلص إلى إعتبار المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وظيفتان مهمتان لا غنى للمؤسسة عنهما حيث يتضح دورهما الكبير في تمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها وحماية ممتلكاتها من الإختلاس، التلاعب والضياع من خلال أعمال الرقابة والفحص المستمرة على جميع أنشطة وعمليات المؤسسة التي تقوم بها المراجعة بنوعيها الداخلية والخارجية، أضف إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن مستوى التكامل بين عمل المراجع الداخلي وعمل المراجع الخارجي يتحدد بناءا على نتيجة تقييم كل منهما لعمل الآخر ودرجة الثقة المتبادلة بينهما.

دراسة عبد الكريم شناي (2009/2008)[1]

إستندت الدراسة إلى الإعتماد على دراسة الحالة من أجل توضيح مختلف طرق التقييم والتسجيل وفق معايير المحاسبة الدولية.

هدفت هاته الدراسة إلى تحديد أوجه التقارب والإختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، وإستنتاج الرهانات والآثار المحتملة جراء إعتماد هذه الإصلاحات المحاسبية وتوضيح أين ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع معايير المحاسبة الدولية.

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للقوائم المالية بالنسبة للجانب النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد إعتمد على منهج دراسة الحالة.

خلصت الدراسة إلى إمكانية تكييف القوائم المالية الجزائرية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وأن تطبيقها أمر ممكن يتطلب فقط التحضير الجيد وهذا حسب ما أشاد به الباحث، مما يسمح للجزائر بتحسين صورة مؤسساتها على المستوى العالمي، وما يترتب عنه من جلب المستثمر الأجنبي.

[1] عبد الكريم شناي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008.

دراسة حكيمة مناعي (2009/2008)[1]

إستندت الباحثة في دراستها على الدراسة الميدانية حيث إعتمدت على آداتين لجمع المعلومات التي تخدم الدراسة، أولها متمثلة في أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد المجتمع المدروس والمتمثل في خبراء محاسبين، محافضي الحسابات، والمحافضين المعتمدون، وبعض الأساتذة الجامعيين المتخصصين، أما الأداة الثانية متمثلة في الإستمارة التي خصصتها الباحثة لفئة الاكاديميين، والمهنيين من خبراء محاسبين، محافظي حسابات، ومحاسيبين .

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع المراجعة الخارجية وكذا واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر، حيث كان التركيز بصفة خاصة على واقع مخرجاتها وكذا هدفت إلى دراسة الإجراءات والتحضيرات الكفيلة بتطوير مخرجات المراجعة (التقارير)، من أجل مسايرة التغيرات المحاسبية بما يسمح بالإستجابة للإحتياجات المتزايدة للأطراف المستفيدة منها.

لمعالجة الموضوع إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل التوضيح والإلمام الجيد بالجانب النظري، أما فيما يخص الفصل التطبيقي فقد إعتمدت على إجراء دراسة ميدانية.

خلصت الدراسة الى أن دور المعايير المحاسبية الدولية تهدف إلى إزالة الفوارق والاختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية بين مختلف دول العالم من خلال إعتماد لغة محاسبية مشتركة مفهومة على المستوى العالمي وهذا ما أوجب على الجزائر ضرورة تطبيق هذه المعايير خاصة في ظل التحولات الإقتصادية التي عرفتها منذ بداية التسعينات في القرن الماضي من خلال عرض مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد الذي تم تكييفه وفقا لهذه المعايير، كون النظام المحاسبي الجزائري القائم على تطبيق المخطط المحاسبي الوطني منذ بداية 1976 لم يعد ملائما للتغيرات الإقتصادية الحالية.

دراسة فاتح سردوك (2004/2003)[2]

إستندت هذه الدراسة على دراسة مجموعة الوحدات التابعة لشركة ALGAL للألمنيوم بالمسيلة خلال سنة 2004.

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الغموض الذي يسري على مراجعة الحسابات وتمهيدا لدراسات أخرى في هذا المجال وتوضيح الأسس النظرية والإطار العملي، ومحاولة التوفيق بينهما كما يهدف إلى توضيح الدور الفعال الذي تلعبه مراجعة الحسابات في تقويم نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة، من أجل إضفاء مصداقية من جهة وإتخاذ القرارات من جهة أخرى.

من أجل معالجة الموضوع إعتمد الباحث من خلال دراسته على المنهج الوصفي التحليلي من أجل التوضيح والفهم وذلك عن طريق التوفيق بين الجانب النظري والعملي الذي تقوم عليه مراجعة الحسابات من معايير وإجراءات وطرق، أما في الجانب التطبيقي فقد إعتمد على منهج دراسة الحالة من أجل إسقاط مجمل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والعملي إنطلاقا من تتبع إنتاج المعلومات المحاسبية على مستوى الشركة وصولا إلى عملية تجميعها لإنتاج القوائم المالية محل المراجعة.

[1] حكيمة مناعي، مرجع سبق ذكره.

[2] فاتح سردوك، مرجع سبق ذكره.

من بين النتائج المتوصل إليها لوحظ أنه بحكم التطور والتغيرات التي يشهدها الإقتصاد أثبتت مراجعة الحسابات مرونتها وتجاوبها السريع مع هذه الأخيرة، من خلال تكيفها وإستجابتها لإحتياجات الافراد، كما إعتبر أن نجاح المؤسسة الإقتصادية مرهون بقاعدة المعلومات المحاسبية المحكمة من طرف المراجعة الخارجية.

المطلب الثاني: أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

إتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون المتمثل في توضيح الدور الفعال الذي تلعبه مراجعة الحسابات وإنعكاسها الإيجابي على الشركات بصفة عامة، بينما إختلفت كل من الدراسات سواء السابقة أو الحالية من حيث طرق المعالجة ومجتمع الدراسة والعينات الخاصة بالمواضيع التي طرحت فنجد أن مجتمع الدراسة الحالية تمثل في مجموعة من المؤسسات الجزائرية ، أما فيما يخص العينات فقد إعتمدت على تقارير المراجع الخارجي.

يتضح من خلال إستعراض الدراسات السابقة أن كل دراسة جاءت لتكمل ما بدأته سابقتها من الدراسات في حين الدراسة الحالية تعتبر حلقة وصل لما بدأته سابقتها من الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع، بداية من دراسة شناي عبد الكريم لتليها دراسة سردوك فاتح وبعدها دراسة عبد الله عبد السلام أبو سرعة لتنتهي بدراسة حكيمة مناعي.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الفعال الذي تلعبه توصيات المراجع الخارجي في تقويم مسار المؤسسة نظرا لمشاكل التسيير التي تشهدها المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وضعف أنظمة الرقابة الداخلية بها والإعتماد المنخفض للمراجعة الداخلية والتي تعتبر من أهم وسائل دعم المراجعة الخارجية، فإن الأمر يتطلب من المؤسسة ضرورة وجوب الأخذ بجدية أراء وتوجيهات المراجع الخارجي التي تصب في مصلحة المؤسسة كون هذا الأخير ليس له مصلحة سوى إضفاء الحياد للمؤسسة وتقييم مسارها وإعتباره قوة فاعلة ومؤثرة في تحسين جودة القوائم المالية هذا من جهة، وسبب في تحقيق التقدم الذي يرسم المؤسسة من خلال الإستراتيجيات والخطط الموضوعة من طرف المؤسسة من جهة أخرى، مما يؤدي هذا الأمر إلى ضمان بقاء المؤسسة وإستمراريتها في السوق وبتالي زيادة الارباح.

خلاصة

إن الفصل بين تاريخ العملية و تسجيلها وتاريخ المراجعة من جهة والفصل بين تاريخ المسجل ووجهة نظره يؤثران في الذمم والحقوق ويزيدان من أهمية ودور المراجعة الخارجية بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وذلك وفقا لمعايير ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها، خاصة وقد أصبح هدف المعاملات المالية هو الاستغلال الأمثل للأموال و الحفاظ عليها في النشاطات الاجتماعية وخلق الثروة مع الحفاظ على مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة في كلا الحالتين كالموردين و الزبائن و المجتمع ..

مما يستلزم إبداء الرأي الفني والمحايد للمراجع الخارجي بإعتباره متخصصا ونزيها متمثلا في تقرير، مع ضرورة إيصال هذا الأخير إلى مستخدمي المعلومات الأمر الذي يترتب عنه تحقيق جودة القوائم المالية من جهة والمساعدة على إتخاذ القرارات من جهة أخرى.

الفصل الثاني

د راسة عينة من تقارير محافظ الحسابات

تمهيد

من خلال هذا الفصل نسعى إلى معرفة مدى إلتزام الشركة بإرشادات وتوصيات المراجع الخارجي، إذ إن هذه الأخيرة تسهم في الوصول إلى قرار سليم بشأن نشاط الشركة وعمليات سيرها بما يتوافق مع الخطط الموضوعة، بإعتبار أن المراجع الخارجي يسعى بشتى الأساليب، الوسائل والطرق لمعرفة وإكتشاف الأخطاء والإنحرفات لتعديلها.

سنحاول في هذا الفصل توضيح ومعرفة أثر إلتزام الشركة من عدمه وما يترتب عليه في حالة الأخذ بتوصياته ومدى إسهامها وإنعكاسها على الشركة وذلك من خلال إختبار فرضيات الدراسة والقيام بتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية بناءا على عينة مؤخودة من تقارير المراجع الخارجي بورقلة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

ـ المبحث الأول : الطرقة والأدوات

ـ المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

لكل ظاهرة منهج يرتبط بها بقصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها وإستخلاص النتائج لتعميمها، أما الأدوات المستخدمة فهي تلك المتعلقة بجمع المعلومات من أجل الإستعانة بها في التحليل لتساعدنا على الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها.

المطلب الأول: الطريقة التي إعتمدت عليها الدراسة

أولا : المنهجية المتبعة

من أجل معالجة الموضوع تم استخدام منهجين أولها تمثل في المنهج الوصفي التحليلي وهو الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بشكل صحيح والذي يحاول وصف وتقييم واقع (دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية) فإعتمادنا على هذا المنهج كان من أجل المقارنة والتفسير والتقييم أملا في التوصل إلي تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع هذا فيما يخص الإطار النظري، أما الثاني تمثل في الإعتماد على منهج دراسة الحالة " دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات " من أجل ربط وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

وقد استخدمنا مصدرين أساسين للمعلومات

- ✓ **المصادر الثانوية** : من أجل معالجة الإطار النظري للبحث إتجهنا إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، المداخلات والمقالات، النصوص التشريعية والتنظيمية التي لها علاقة بموضوع البحث، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة المتمثلة في الأطروحات والمذكرات، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
- ✓ **المصادر الأولية** : لمعالجة الجانب التطبيقي لموضوع البحث لجأنا إلى مكتب محافظ الحسابات من أجل دراسة عينة من تقارير المراجعة الخارجية التي تخص مجموعة عشوائية من المؤسسات الجزائرية.

ثانيا : مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة عشوائية من المؤسسات الإقتصادية في الجزائر والبالغ عددها خمس مؤسسات.

ثالثا : عينة الدراسة

بخصوص عينة الدراسة فقد قمنا بإجراء دراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات من أجل دراسة عينة من تقارير المراجع الخارجي والبالغ عددهم 15 تقريرا، ورؤية فيما إذا كانت المؤسسات محل الدراسة قد أخذت برأي ونصائح وإرشادات وتوجيهات المراجع ومدى الإنعكاس الحاصل من وراء الأخذ بعين الإعتبار أراء محافظ الحسابات التي تتضمن تتبع رأي المراجع لثلاث دورات محاسبية متتالية.

المطلب الثاني: الأدوات التي إستعانت بها الدراسة

من أجل معالجة الموضوع إعتمدنا في دراستنا على آداتين متمثلتان في:

أولا: الوثائق (تقارير المراجع الخارجي)

نستطيع من خلال دراستها وتحليلها التوصل إلى نتائج مهمة ومفيدة، كما أن الإعتماد على حجم كبير من الوثائق (15 تقريرا)، سوف يمكننا من الوصول إلى نتائج عديدة ومتنوعة بالإضافة لكونها تساهم في إيجاد إستنتاجات حول القضية المطروحة.

ثانيا: المقابلة الشخصية

تفيدنا في التأكد من الحقائق الخاصة بالبحث عن طريق سؤال المراجع الخارجي عنها أو التأكد من صدق المعلومات المجمعة من الوثائق المتمثلة في التقارير، كما تتيح لنا هاته الأداة فرصا أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الإستفسار حولها ومناقشتها، وتسمح بتكوين صورة واقعية عن الإشكالية.

يكمن إعتمادنا على أداة المقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى فهم أوضح لإشكالية البحث والحصول على إجابات لأسئلة تدور حول أسباب ظهور المشكلة وطرق علاجها أو الوقاية منها.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سنحاول من خلال هذا المبحث فحص وتحليل تقارير محافظ الحسابات من أجل إستخلاص النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: النتائج التي توصلت إليها الدراسة

يؤدي إتباع المؤسسة لإرشادات محافظ الحسابات لا محالة إلى المضي قدما نحو التقدم والإزدهار وبتالي سنحاول من خلال الإعتماد على جملة من التقارير التي تخص ثلاث سنوات متتالية لرؤية فيما إذا كانت توصيات المحافظ تأخذ بمحمل من الجد أو العكس من طرف الشركات محل الدراسة.

الفرع الأول: فحص محتوى تقارير الشركة X1 لثلاث دورات محاسبية متتالية " 2008، 2009، 2010 "

من خلال فحص مضمون تقارير المراجعة الخارجية ولو جزئيا، فان رأي المراجع سيتم تتبعه من خلال جملة من التقارير التي تتضمن رأي المراجع لثلاث دورات محاسبية متتالية.

الجدول رقم 1.2 : فحص محتوى تقارير الشركة X1

البيان / تقارير الشركة X1	الطرق والأساليب المعتمدة	رأي مراجع الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة 2008	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة؛ ـ تقرير خاص.	رأي نظيف
تقرير سنة 2009	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة؛ ـ تقرير خاص.	رأي نظيف
تقرير سنة 2010	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة ؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات ؛ ـ تقرير خاص.	رأي نظيف

من إعداد الطالبة بناءا على تقارير محافظ الحسابات

من خلال الجدول أعلاه نشير إلى أن :

أولا : تقرير سنة 2008م

تضمنت الفقرة التمهيدية مجمل الطرق والقواعد التي تمت على أساسها مراجعة القوائم المالية للشركة والتي تمثلت أساسا في قيام المحافظ بفحص نظام الرقابة الداخلي من حيث تتبع وفحص السجلات القانونية (سجل اليومية العامة، سجل دفتر الأستاذ، سجل الجرد، سجل تسيير الأجور، سجل الجرد المادي، سجل حساب السيولة، سجل الصحة والسلامة، .....) وجدهم كلهم

وأكد على ضرورة الحفاظ على سجل اليومية العامة بإعتباره سجل قانوني، بالإضافة إلى قيامه بالجرد المادي إكتشف على إثره وجود إثنين من فروق العد لكنه شهد في الأخير أن علاج الإختلاف نفذ دون تسجيل أي فروق ذات دلالة توصف، كما قام بتتبع حسابات السيولة فوجد أن المقاربة البنكية في قلب من العام الحالي، أما فيما يخص التعليق على الحالة قبل الغلق فقد أجرى المحافظ عمليات تفتيش عينات من جميع القيود المحاسبية، ومختلف الدفاتر والسجلات الخاصة والبيانات الختامية قبل إقفال الحسابات حيث لم يتوصل محافظ الحسابات إلى نقاط هامة تستحق أن توصف.

كخلاصة لما قام به محافظ الحسابات لم يتم العثور على أي وصف أو إشعار أو نقاط ضعف ذات مغزى.

إقترح على مسؤولي الشركة المتابعة الجيدة لعمليات المقاربة البنكية والعمل على السيطرة عليها لتجنب أي نزاع أو حادث قد ينشأ في المستقبل.

فيما يخص تقرير الشهادة حول القوائم المالية فقد قام محافظ الحسابات بفحص االقوائم المالية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 2008/12/31 بما في ذلك الميزانية وحسابات النتائج والجداول المرفقة، أشار محافظ الحسابات إلى أن مراجعته تمت وفقا لمعايير التدقيق المقبولة عموما.

بعد قيام محافظ الحسابات بمختلف التحقيقات وعمليات التفتيش في الشركة محل المراجعة شهد بدقة وصدق القوائم المالية والوضع المالي للشركة للسنة المنتهية في 2008/12/31.

حسب ما تمليه المادة 25 من قانون 01/10 المؤرخة في 2010/07/19 المراجع الخارجي مطالب بإعداد تقرير خاص حول نتائج السنوات الخمس، هذا ما وجدناه في تقرير 2008 حيث قام محافظ الحسابات بتتبع نتائج السنوات السابقة (2004م_2008م) وجد أن الشركة محل المراجعة وفرت جهد كبير حيث حققت نتائج إيجابية في سنتي 2007م و2008م على التوالي.

ثانيا : تقرير سنة 2009م

أشار تقرير محافظ الحسابات للدورة المحاسبية الخاص بسنة 2009 إلى إعتماد نفس آساليب الرقابة والفحص والإختبار في أداء مهمة مراجعة حسابات الشركة محل المراجعة المعتمدة في السنة السابقة 2008م، من حيث طرق وأساليب فحص نظام الرقابة ومختلف أعمال الفحص والتحقيق في ظل إستخدام العينات وكخلاصة لما قام به محافظ الحسابات لم يرى أي وصف، ملاحظة أو نقاط ضعف ذات معنى.

إقترح على مسؤولي الشركة إتباع الممارسة الجيدة للتسيير وإلى تبني النظام المحاسبي المالي المعمول به في عام 2010م.

قام محافظ الحسابات بفحص القوائم المالية المغلقة المتعلقة بالسنة المنتهية في 2009/12/31 بما فيها الميزانية وحسابات النتائج، أشار محافظ الحسابات إلى أن الفحص الذي قام به تم وفق معايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها، كما أن إستعراضه شمل الدراسات الإستقصائية للمحاسبة وإجراءات الرقابة الأخرى التي رأها ضرورية فيما يتعلق بالقواعد العادية للإجراءات.

وفقا لتوصيات المهنة كان رأي محافظ الحسابات نظيف حول صحة ودقة القوائم المالية والمركز المالي للشركة محل المراجعة للسنة المنتهية في 2009/12/31.

تضمن التقرير الخاص بنتائج السنوات الخمس أرباح أقل مقارنة بأرباح السنة السابقة هذا الإنخفاض سببه تطور التكاليف في عام 2009 مقارنة بالعام الماضي.

ثالثا : تقرير سنة 2010م

تقرير محافظ الحسابات للدورة المحاسبية الخاص بهذه السنة أشار كذلك إلى إعتماد نفس آساليب الرقابة والفحص والإختبار في أداء مهمة مراجعة حسابات الشركة محل المراجعة المعتمدة في السنة السابقة 2009م، من حيث طرق وأساليب فحص نظام الرقابة الداخلية للشركة محل المراجعة قاده إلى وجود سجلات حديثة (سجل تسيير الأجور، دفتر الأستاذ، دفتر اليومية) وذكر محافظ الحسابات أن هذه السجلات القانونية مرقمة ومؤشرة من طرف المحكمة المختصة التابعة لولاية ورقلة، حسابات السيولة مازالت كما هي ولم تسجل أي تطور (المقاربة البنكية)، بالإضافة إلى قيامه بمختلف أعمال الفحص والتحقيق في ظل إستخدام العينات وكخلاصة لما قام به محافظ الحسابات لم يرى أي وصف، ملاحظة أو نقاط ضعف ذات معنى.

فيما يخص التعليق على الحالة قبل الغلق فقد أجرى المحافظ عمليات تفتيش عينات من جميع القيود المحاسبية، ومختلف الدفاتر والسجلات الخاصة والبيانات الختامية قبل إقفال الحسابات لاحظ خلال مراقبته للشركة محل المراجعة بعض أوجه القصور والإختلافات الناتج عن عملية الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ولكن بفضل إتباع طريقة جيدة لتسيير تم تصحيح ذلك القصور.

خلاصة لما قام به محافظ الحسابات إقترح على مسيري الشركة محل المراجعة متابعة تطور النظام المحاسبي المالي وجعله يتماشى مع ما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية.

أشار محافظ الحسابات إلى أن فحص القوائم المالية المتعلقة بالسنة المنتهية في 2010/12/31 كان طبقا لمعايير التدقيق الخارجي المتعارف وعليه وفقا لما تتطلبه المهنة كان رأيه حول صحة ودقة القوائم المالية والمركز المالي للشركة محل المراجعة نظيف.

تضمن التقرير الخاص بنتائج السنوات الخمس الماضية نتائج الشركة محل المراجعة فمن خلال تتبع نتائجها تبين أن هذه الأخيرة حققت أرباحا كبيرة مقارنة بعام 2009م والسبب يعود إلى التغيير الكبير في البنود العادية.

الفرع الثاني: فحص محتوى تقارير الشركة X2 لثلاث دورات محاسبية متتالية " 2008، 2009، 2010 "

من خلال فحص مضمون تقارير المراجعة الخارجية ولو جزئيا، فان رأي المراجع سيتم تتبعه من خلال جملة من التقارير التي تتضمن رأي المراجع لثلاث دورات محاسبية متتالية.

الجدول رقم 2.2 : فحص محتوى تقارير الشركة X2

البيان / تقارير الشركة X2	الطرق والأساليب المعتمدة	رأي مراجع الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة 2008	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛ ـ تقرير الشهادة؛ ـ تقرير خاص.	رأي نظيف
تقرير سنة 2009	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة؛ ـ تقرير خاص.	رأي تحفظي
تقرير سنة 2010	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة.	رأي نظيف

من إعداد الطالبة بناءا على تقارير محافظ الحسابات

من خلال الجدول السابق نوضح ما يلي:

أولا : تقرير سنة 2008م

من خلال تتبع تقرير المراجعة الخارجية لشركة X2، يتضح أن مراجع الحسابات الخارجي للشركة والذي تم تعيينه بناءا على قرار مجلس إدارة الشركة قد أعطى رأيه النظيف حول صحة وعدالة القوائم المالية، وتمثيلها بمصداقية للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، ويشير التقرير إلى مجمل الطرق والقواعد المعتمدة وكذلك التأكيد على احترام معايير التدقيق المتعارف عليها.

تضمن تقرير المراجعة الخارجية للدورة المحاسبية 2008م من خلال الفقرة التمهيدية مجمل الطرق والقواعد التي تمت على أساسها مراجعة القوائم المالية للشركة، والتي تمثلت أساسا في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة بالإضافة إلى كون المحافظ أجرى عمليات تفتيش عينات من جميع القيود المحاسبية الخاصة بالشركة محل المراجعة، ومختلف الدفاتر والسجلات الخاصة والبيانات الختامية قبل إقفال الحسابات، لم يتوصل إلى ملاحظات ذات مغزى.

من خلال تتبع أعمال الجرد الدوري الذي تعتمده الشركة اتضح عدم الاحترام الكامل لقواعده من حيث العد وتعدد فرق العد، لذلك أكد المراجع على إجراء مقاربة بين الجرد الفعلي والجرد المحاسبي نهاية كل سنة.

أشار التقرير الخاص بنتائج السنوات الخمس على أرباح عكس سنة 2007م وذلك بفضل بطاقة المنتج والمنحة المقدمة للشركة محل المراجعة.

ثانيا : تقرير سنة 2009م

شمل تقرير مراجعة الحسابات للدورة المحاسبية 2009م رأيا مقيدا بتحفظ، نشير إلى أن التوصية التي تخص سنة 2008م لا تزال قائمة، وهذا إضافة إلى جملة أخرى من التوصيات. ما يجعل التحفظ في إبداء المراجع لرأيه حول مصداقية القوائم المالية التي تخص دورة 2009م.

أشار تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى اعتماد نفس أساليب الرقابة والفحص والاختبار في أداء مهمة مراجعة حسابات الشركة محل المراجعة، وهذا بالنسبة للطرق والأساليب المعتمدة في السنة السابقة 2008م، وهذا من حيث طرق وأساليب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ومختلف أعمال الفحص والتحقيق في ظل استخدام العينات من مختلف القيود المحاسبية.

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم التوصية التي تضمنها تقرير المراجعة الخارجية لسنة 2008م، إلا أنها بقيت واضحة في تقرير المراجعة لسنة 2009م، إضافة إلى ظهور جملة أخرى من التوصيات حيث أوصى مراجع الحسابات بضرورة تنظيف حساب 538 فواتير مستحقة، كما لاحظ وجود فرق بين الجرد المادي (الفعلي) والجرد المحاسبي لهذا أكد المراجع على ضرورة ترقيم الاستثمارات، ألح مراجع الحسابات على مسيري الشركة محل المراجعة استبدال البرمجيات الخاصة بالجرد بسبب نقص أدائها هذا من جهة واحتوائها لأخطاء تقنية من جهة ثانية.

أشار التقرير الخاص بنتائج السنوات الخمس خسارة عكس سنة 2008م.

ثالثا : تقرير سنة 2010م

تضمن تقرير مراجعة الحسابات لسنة 2010م رأيا نظيفا حول مصداقية المعلومات المحاسبية للشركة، وهذا بالرغم من تجنب الشركة لبعض ملاحظات تقارير السنوات السابقة ومعالجة الخلل إلا أن هناك توصية متعلقة بإجراء المقاربة بين الجرد الفعلي والجرد المحاسبي لازلت لحد الساعة.

من خلال الفقرة التمهيدية تضمن تقرير 2010م مجمل الطرق والقواعد التي تمت على أساسها مراجعة القوائم المالية للشركة، والتي تمثلت أساسا في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة كما نوه المراجع الخارجي إلى أن عمليات التفتيش التي قام بها كانت وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها حيث شمل التفتيش عينات من جميع التسجيلات المحاسبية الخاصة بالشركة محل المراجعة بما فيه دفتر الأستاذ ومختلف اليوميات الفرعية والبيانات الختامية المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل قبل إقفال الحسابات لم يلاحظ نقائص أو أوجه قصور تستحق الذكر.

قام مراجع الحسابات بمراقبة وفحص عملية الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، لم يلاحظ أوجه قصور وعيوب في هذا الصدد، ولكنه أشار إلى أن تسجيل عمليات سنة 2010م تمت وفقا لنظام المخطط المحاسبي الوطني وبعد ذلك تم تحويل التسجيلات الخاصة بالعمليات التي قامت بها الشركة محل المراجعة إلى النظام المحاسبي المالي عن طريق برنامج (logiciel)

لقد تضمن تقرير الشهادة لسنة 2010م تقرير نظيف حول صحة ودقة القوائم المالية ومدى تصويرها لنتائج المركز المالي للشركة محل المراجعة.

بشكل عام ومن خلال مراقبة المراجع الخارجي لاحظ صعوبة الإنتقال مبدئيا ولهذا إقترح على مسؤولي الشركة محل المراجعة متابعة تطور النظام المحاسبي المالي بما يتماشى مع المعايير الدولية الجديدة وهذا لتحسين المعطيات المحاسبية قصد الوصول إلى قوائم مالية صادقة.

الفرع الثالث: فحص محتوى تقارير الشركة X3 لثلاث دورات محاسبية متتالية " 2010، 2011، 2012 "

من خلال فحص مضمون تقارير المراجعة الخارجية ولو جزئيا، فان رأي المراجع سيتم تتبعه من خلال جملة من التقارير التي تتضمن رأي المراجع لثلاث دورات محاسبية متتالية.

الجدول رقم 3.2 : فحص محتوى تقارير الشركة X3

البيان / تقارير الشركة X3	الطرق والأساليب المعتمدة	رأي مراجع الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة 2010	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة.	رأي تحفظي
تقرير سنة 2011	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة؛	رأي تحفظي
تقرير سنة 2012	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة؛ ـ تقرير خاص.	رأي نظيف

من إعداد الطالبة بناءا على تقارير محافظ الحسابات

من خلال الجدول أعلاه نوضح ما يلي:

أولا : تقرير سنة 2010م

من خلال تتبع تقرير المراجعة الخارجية لشركة X3، إتضح أن مراجع الحسابات الخارجي أعطى رأيا مقيد بتحفظ حول صحة وعدالة القوائم المالية، وتمثيلها بمصداقية للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، كما أشار التقرير إلى مجمل الطرق والقواعد المعتمدة وكذلك التأكيد على احترام معايير التدقيق المتعارف عليها بالإضافة لمجمل النقاط التي أدت إلى التحفظ في إبداء الرأي.

تضمن التقرير الخاص بالسنة 2010 م من خلال الفقرة التمهيدية مجمل الطرق والقواعد التي تمت على أساسها مراجعة القوائم المالية للشركة، والتي تمثلت أساسا في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة، إجراء فحوص وإختبارات عن طريق قيامه بمراقبة عينات من مجمل القيود المحاسبية لسنة 2010م، وتتبع أرصدة الحسابات في تاريخ الإقفال، مع الإشارة الى أن عملية الفحص والاختبار قد تمت وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

إقترح على على مسؤلي الشركة محل المراجعة إجراء مقاربة بين الجرد الفعلي والجرد المحاسبي والشروع في معالجة الإختلافات في ظل احترام مجمل قواعد الجرد، ومن خلال تتبع حسابات البنك والصندوق خلال السنة وجد ضرورة تتبع المقاربة خلال الفتره، كما أوصى على وجوب الإلتزام بدفع ديون الحرفيين في أقرب الأجال والديون الجبائية والشبه ضريبية من أجل تفادي وتجنب العقوبات والغرامات المفروضة على التأخير، وهذا يتوقف على قدرة الوضع المالي للشركة، بالإضافة إلى إقتراح ضرورة تغيير وإستبدال البرامج الخاصة بتسيير المخزونات والبرامج المحاسبية التي تم إستغلالها مؤخرا بسبب وجود أخطاء وعيوب تقنية.

أبلغ المراجع الخارجي عن قيامه في المرحلة الأولى بمراقبة عينات لجميع القيود المحاسبية على أساس النظام المحاسبي المالي بما فيه دفتر الأستاذ واليوميات العامة وحالات الميزانية وحسابات النتائج قبل إقفال الحسابات، ليله بعد ذلك في المرحلة الثانية فحصه لعملية الإنتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد لم يلاحظ أوجه قصور أو عيوب في هذا الصدد.

تابع المراجع الخارجي خطوات الإنتقال والتغيرات في الطريقة المحاسبية المطبقة من قبل مسؤلي الشركة للسنة المنتهية في 2010/12/31. حيث أكد على أن أحكام المحاسبة طبقت وفقا للإجراءات النصوص عليها في التعليمة رقم 02 التي تنص على أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي لسنة 2010 حسب الوثائق المحوصلة والمقدمة في إطار النظام المحاسبي المالي الجديد.

أشار مراجع الحسابات إلى أن تسجيل العمليات في السجلات المحاسبية لسنة 2010م الخاصة بالشركة محل المراجعة كان في ظل النظام القديم المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني، بعد ذلك تم تحويل المعطيات حسب برنامج خاص بالنظام الجديد المتمثل في النظام المحاسبي المالي.

فيما يخص تقرير الشهادة فقد أكد المراجع على أن عرض القوائم المالية كان وفقا للطريقة الجديدة الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، في الأخير إقترح على مسيري الشركة متابعة تطور النظام المحاسبي المالي مع ما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية، من أجل تحسين المعطيات المحاسبية قصد تحقيق حالة مالية صادقة ودقيقة.

ثانيا : تقرير سنة 2011م

شمل تقرير مراجعة الحسابات لسنة 2011م رأيا مقيدا بتحفظ، كما ورد في تقرير سنة 2010م، حيث أن جملة من النقاط التي كان على أساسها التحفظ في إبداء الرأي لسنة 2010 م لا تزال قائمة، وهذا ما يجعل التحفظ في إبداء المراجع لرأيه حول مصداقية القوائم المالية للشركة محل المراجعة، إضافة إلى جملة أخرى من التحفظات الأخرى.

أشار تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى اعتماد نفس أساليب الرقابة والفحص والاختبار في أداء مهمة مراجعة حسابات الشركة، وهذا بالنسبة للطرق والأساليب المعتمدة في السنة السابقة، وهذا من حيث طرق وأساليب دراسة وتقييم نظام الرقابة، ومختلف أعمال الفحص والتحقيق في القيام بمراقبة عينات من جميع القيود المحاسبية التي سجلتها الشركة محل المراجعة.

بالرغم من مجمل التحفظات التي تضمنها تقرير المراجعة الخارجية الخاص بالسنة السابقة، إلا أنها بقيت واضحة بنسبة كبيرة في تقرير المراجعة لسنة 2011م، إضافة إلى ظهور توصيات أخرى تمثلت في العمل على ضرورة التمييز بين العلاوات والإجازات من ناحية ومن ناحية أخرى يجب إنجاز التصريح الإضافي للضمان الإجتماعي عن طريق التصريح الشهري والسنوي، فيما يتعلق بالموافقة المبدئية نجد أن المراجع ألح على مسألة عدم دفع العطل مدفوعة الأجر إلا إذا كان هناك رأي من الوصاية سواء كانو مسيرين أو مديرية أو وزارة.

فيما عدا ذلك يشهد بصحة القوائم المالية والمركز المالي للشركة.

ثالثا : تقرير سنة 2012م

تضمن تقرير مراجعة الحسابات لسنة 2012م رأيا نظيفا حول مصداقية المعلومات المحاسبية للشركة، كما أشار المراجع الخارجي إلى أن عمليات فحصه تمت وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

أشار تقرير سنة 2012م إلى تحديد الطرق وأساليب المراجعة المعتمدة في مراجعة حسابات الشركة محل المراجعة، وهذا من حيث تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة ومجمل أساليب عمليات الفحص والاختبار والتحقيق، فقد أجرى المحافظ عمليات تفتيش عينات من جميع القيود المحاسبية على أساس النظام المحاسبي المالي ، ومختلف الدفاتر والسجلات الخاصة والبيانات الختامية حيث خلص مراجع الحسابات بشكل عام إلى جملة من التوصيات تمثلت في ضرورة تثبيت جدوى المخزونات الميتة التي ليست لها قيمة حيث أوصى بإعداد عرض حال يبين عدم جدوى هاته المخزونات، كما أوصى بتنصيب لجنة للجرد مؤطرة من طرف الشركة محل المراجعة.

كخلاصة لما قام به مراجع الحسابات فيما يخص التعليق على القوائم المالية فقد أوصى العمل على توحيد حسابات القبض والدفع (حسابات التوقعات السابقة)، كما أوصى كذلك بضرورة تنظيف حساب 425 في نهاية السنة.

تتبع مختلف أعمال المراجعة للشركة محل المراجعة كان وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها، وعليه خلص تقرير الشهادة الخاص بالسنة المنتهية في 2012/12/31 بصدرو رأي المراجع على أن القوائم المالية المالية تعكس بصورة حقيقية وصادقة عن المركز المالي.

فيما يخص التقرير الخاص بالأجور يشهد على أن صافي الأجور السنوية المدفوعة خلال السنة المتعلقة براتب أعلى الموضفين (المدير، الإطار) تعبر بصدق.

الفرع الرابع: فحص محتوى تقارير الشركة X4 لثلاث دورات محاسبية متتالية " 2009، 2010، 2011 "

من خلال فحص مضمون تقارير المراجعة الخارجية ولو جزئيا، فان رأي المراجع سيتم تتبعه من خلال جملة من التقارير التي تتضمن رأي المراجع لثلاث دورات محاسبية متتالية.

الجدول رقم 4.2 : فحص محتوى تقارير الشركة X4

البيان / تقارير الشركة X4	الطرق والأساليب المعتمدة	رأي مراجع الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة 2009	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛ ـ تقرير مراجعي الحسابات؛ ـ تقرير الشهادة.	رأي تحفظي
تقرير سنة 2010	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة.	رأي نظيف
تقرير سنة 2011	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة.	رأي نظيف

من إعداد الطالبة بناءا على تقارير محافظ الحسابات

من خلال الجدول أعلاه نوضح ما يلي :

أولا : تقرير سنة 2009م

من خلال تتبع تقرير المراجعة الخارجية لشركة X4، إتضح أن مراجع الحسابات الخارجي أعطى رأيا مقيد بتحفظ حول صحة وعدالة القوائم المالية، وتمثيلها بمصداقية للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، كما أشار التقرير إلى مجمل الطرق والقواعد المعتمدة وكذلك التأكيد على احترام معايير التدقيق المتعارف عليها بالإضافة لمجمل النقاط التي أدت إلى التحفظ في إبداء الرأي.

من خلال الفقرة التمهيدية تضمن التقرير الخاص بسنة 2009م مجمل الطرق والقواعد التي تمت على أساسها مراجعة القوائم المالية للشركة، والتي تمثلت أساسا في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة، إجراء فحوص واختبارات عن

طريق بمراقبة عينات من مجمل القيود المحاسبية لسنة 2009م، وتتبع أرصدة الحسابات في تاريخ الإقفال، مع الإشارة إلى أن عملية الفحص والاختبار قد تمت وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

تمثلت التحفظات التي على أساسها كان تقرير مراجع الحسابات مقيدا فيما يلي:

كان هناك تطبيق جزئي لدليل الإجراءات الخاصة بالمعالجة المحاسبية فيما يخص التسجيل المحاسبي، أضف إلى ذلك غياب التقارب بين الجرد الفعلي والجرد المحاسبي سواء للإستثمارات أو المخزونات، كما سجل غياب تأشيرة المخزني التي تخص بعض سندات الخروج، وأخيرا لم يتم تشغيل عملية الجرد المادي من قبل فرقتي العد.

على هذا الأساس قدم المراجع الخارجي توصية مفادها الإحتفاظ بحسابات لافروق المخزون وتفسير الإختلافات كما هو الحال مع الميزانية قبل إرسالها إلى الهيئات المختصة.

فيما يخص تقرير مراجعي الحسابات فقد أبلغ المراجع الخارجي عن قيامه بفحص ومراقبة بعض التعديلات والتصحيحات في بعض التسجيلات الموجودة في اليوميات، وتعديل مختلف السجلات القانونية ولكن على الرغم من ذلك أصر أكثر على تصحيح فروقات الجرد من بداية سنة 2009م، كما أشار إلى إدراج التجهيزات غير المقيمة والموجودة في سجل الجرد القانوني،محاسبيا للشركة محل المراجعة، وأخيرا أوصى المسؤولين المعنيين بتسيير المخزونات إعداد حوصلات شهرية أو ثلاثية، من أجل كشف الفروقات بواسطة المقاربة في أخر المدة.

كشف تقرير الشهادة على وجود فجوة، كما لم يحدد بعد حسابات تقييم الممتلكات المدرجة في سجل الجرد القانوني، على الرغم من أداء برنامج إعداد (stoks wibil) كشف فرق إيجابي من الضروري ضبطه.

وفيما عدا ذلك يشهد المراجع الخارجي على أن القوائم المالية تعكس بعدالة المركز المالي للشركة للسنة المنتهية في 2009/12/31.

ثانيا : تقرير سنة 2010م

شمل تقرير مراجعة الحسابات رأي نظيف لسنة 2010م، كما أشار التقرير إلى مجمل الطرق والقواعد المعتمدة وكذلك التأكيد على احترام معايير التدقيق المتعارف عليها.

أشار تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى اعتماد نفس أساليب الرقابة والفحص والاختبار في أداء مهمة مراجعة حسابات الشركة، المعتمدة في السنة السابقة، وهذا من حيث طرق وأساليب دراسة وتقييم نظام الرقابة فمن خلال فحص جميع العمليات التي جرت وجد وجود تحديث السجلات القانونية (سجل اليومية العامة، سجل الجرد)، كما أشار إلى أن هاته الأخيرة مؤشرة ومرقمة من طرف المحكمة المختصة، ومراقبة مختلف أعمال الفحص والتحقيق بإستخدام عينات من جميع القيود المحاسبية التي سجلتها الشركة محل المراجعة لم يلاحظ أوجه قصور في هذا الصدد.

فيما يخص تقرير المراجع الخارجي حول الإنتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد تابع المراجع الخارجي خطوات الإنتقال والتغيرات في الطريقة المحاسبية المطبقة من قبل مسؤلي الشركة للسنة المنتهية في 2010/12/31. حيث أكد على أن أحكام المحاسبة طبقت وفقا للإجراءات النصوص عليها في التعليمة رقم 02 التي تنص على أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي لسنة 2010 حسب الوثائق المحوصلة والمقدمة في إطار النظام المحاسبي المالي الجديد.

أشار مراجع الحسابات إلى أن تسجيل العمليات في السجلات المحاسبية لسنة 2010م الخاصة بالشركة محل المراجعة كان في ظل النظام القديم المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني، بعد ذلك تم تحويل المعطيات حسب برنامج خاص بالنظام الجديد المتمثل في النظام المحاسبي المالي.

فيما يخص تقرير الشهادة فقد أكد المراجع على أن عرض القوائم المالية كان وفقا للطريقة الجديدة الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، في الأخير إقترح على مسيري الشركة متابعة تطور النظام المحاسبي المالي مع ما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية، من أجل تحسين المعطيات المحاسبية قصد تحقيق حالة مالية صادقة ودقيقة.

ثالثا : تقرير سنة 2011م

أشار تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى اعتماد نفس أساليب الرقابة والفحص والاختبار في أداء مهمة مراجعة حسابات الشركة، وهذا بالنسبة للطرق والأساليب المعتمدة في السنة السابقة، وهذا من حيث طرق وأساليب دراسة وتقييم نظام الرقابة صرح على أن الجرد المادي تم بطريقة مقبولة، لكنه أوصى على ضرورة جعل الجرد الفعلي مساوي للجرد المحاسبي، من أجل المضي قدما يجب معالجة الاختلافات، كما قام بمختلف أعمال الفحص والتحقيق عن طريق عينات من جميع القيود المحاسبية التي سجلتها الشركة محل المراجعة.

كخلاصة لما قام به مراجع الحسابات فيما يخص التعليق على القوائم المالية فقد أوصى المسؤولين بضرورة إجراء مقاربة بالنسبة للمخزونات والإستثمارات أي مقاربة بين الجرد المحاسبي والفعلي، من أجل تحقيق حالة مالية حقيقية ودقيقة.

أشار محافظ الحسابات إلى أن فحص القوائم المالية المتعلقة بالسنة المنتهية كان طبقا لمعايير التدقيق الخارجي المتعارف وعليه وفقا لما تتطلبه المهنة كان رأيه نظيفا حول صحة ودقة القوائم المالية والمركز المالي للشركة محل المراجعة للسنة المنتهية في 2011/12/31.

الفرع الخامس : فحص محتوى تقارير الشركة X5 لثلاث دورات محاسبية متتالية " 2008، 2009، 2010 "

من خلال فحص مضمون تقارير المراجعة الخارجية ولو جزئيا، فان رأي المراجع سيتم تتبعه من خلال جملة من التقارير التي تتضمن رأي المراجع لثلاث دورات محاسبية متتالية.

الجدول رقم 5.2 : فحص محتوى تقارير الشركة X5

البيان / تقارير الشركة X5	الطرق والأساليب المعتمدة	رأي مراجع الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة 2008	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ تقرير الشهادة.	رأي تحفظي
تقرير سنة 2009	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة.	رأي نظيف
تقرير سنة 2010	ـ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة؛ ـ إجراء فحوص وإختبارات في ظل إستخدام العينات؛ ـ تقرير الشهادة.	رأي نظيف

من إعداد الطالبة بناءا على تقارير محافظ الحسابات

من خلال الجدول السابق نشير إلى ما يلي :

أولا : تقرير سنة 2008م

من خلال تتبع تقرير المراجعة الخارجية لشركة X3، إتضح أن مراجع الحسابات الخارجي أعطى رأيا مقيد بتحفظ حول صحة وعدالة القوائم المالية، وتمثيلها بمصداقية للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، كما أشار التقرير التأكيد على احترام معايير التدقيق المتعارف عليها بالإضافة لجمل النقاط التي أدت إلى التحفظ في إبداء الرأي.

تعتبر ديون الشركة محل المراجعة السبب الرئيسي في ظهور التحفظ من طرف المراجع الخارجي على هذا الأساس قدم جملة من التوصيات تمثلت في كون تحصيل الديون يستحق مزيدا من الجهد لتحقيق الأهداف المرجوة والتعامل مع االديون التجارية وخاصة الديون المالية، كما نصح بالحد من حساب الديون المالية الموجودة في الشركة محل المراجعة، ناهيك عن ضرورة التخفيف من حساب البنك في أقرب الأجال، وأخيرا ألح على الوفاء جزئيا بالديون الخاصة بحساب 523 قروض آخرى، لأنه يمثل 92% من الموجودات و41% من مطلوبات الدين.

فيما عدا ذلك شهد المراجع الخارجي على دقة وصدق القوائم المالية للسنة المنتهية في 2008/12/31.

ثانيا : تقرير سنة 2009م

أشار تقرير سنة 2009م إلى إتباع نفس الطرق ولأساليب في مراجعة حسابات الشركة محل المراجعة المعتمدة في السنة السابقة، وهذا من حيث تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة ومجمل أساليب عمليات الفحص والاختبار والتحقيق، فقد أجرى المحافظ عمليات تفتيش عينات من جميع القيود المحاسبية ومختلف الدفاتر والسجلات الخاصة والقوائم الختامية حيث خلص مراجع الحسابات بشكل عام إلى جملة من التوصيات تمثلت في ضرورة إعطاء أهمية للجرد المادي للممتلكات القابلة للإهتلاك والمخزونات في نهاية كل سنة، كما أوصى بضرورة ترصيد حساب الصندوق قبل 12/31 ودفعها في حساب البنك، أوصى بتتبع حساب 430 بدقة، بالإضافة إلىضرورة توزيع النتائج قيد التخصيص لتجنب الإزدواج الضريبي (في حالة الربح ثلاث سنوات).

كخلاصة لما قام به مراجع الحسابات فيما يخص التعليق على القوائم المالية فقد أوصى المسيرين على إتباع طريقة جيدة لتسيير، وطلب منهم التحضير للنظام المحاسبي المالي الذي سيطبق في 2010م.

تجدر الإشارة بعد تتبع مختلف أعمال المراجعة للشركة محل المراجعة وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها، خلص تقرير الشهادة الخاص بالسنة المنتهية في 2009/12/31 بصدرو رأي المراجع على أن القوائم المالية المالية تعكس بصورة حقيقية وصادقة المركز المالي.

ثالثا : تقرير سنة 2010م

تضمن تقرير مراجعة الحسابات لسنة 2010م رأيا نظيفا حول مصداقية المعلومات المحاسبية للشركة، كما نوه المراجع أن عمليات فحصه تمت وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

أشار تقرير المراجع الخارجي المتعلق بسنة 2010م إلى إعتماد نفس آساليب الرقابة والفحص والإختبار في أداء مهمة مراجعة حسابات الشركة محل المراجعة المعتمدة في السنة السابقة، من حيث طرق وأساليب فحص نظام الرقابة ومختلف أعمال الفحص والتحقيق في ظل إستخدام العينات وكخلاصة لما قام به محافظ الحسابات لم يرى أي وصف، ملاحظة أو نقاط ضعف ذات معنى.

فيما يخص التعليق على الحالة قبل الغلق فقد أجرى المحافظ عمليات تفتيش عينات من جميع القيود المحاسبية، ومختلف الدفاتر والسجلات الخاصة والقوائم الختامية قبل إقفال الحسابات، على إثرها أوصى المراجع بتنظيف الديون الخاصة بالشركة، كما أوصى بتحصيل الديون وتسوية التقديمات الضريبية،ناهيك عن ملاحظة بعض أوجه القصور والإختلافات الناتج عن عملية الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ولكن بفضل إتباع طريقة جيدة لتسيير تم تصحيح ذلك القصور.

أشار مراجع الحسابات إلى أن فحص عمليات التحويل كانت مراقبة من طرفه بدأ من إعادة تقييم معطيات 2010 وتحويل ميزانية 2010م، كما أشار إلى نقطة مهمة تمثلت في كون التسجيلات المحاسبية لسنة 2010 تمت حسب النظام المحاسبي المالي الجديد عن طريق البرنامج الجديد وكذلك القوائم المالية تم إعدادها حسب النظام المالي الجديد.

خلاصة لما قام به محافظ الحسابات إقترح على مسيري الشركة محل المراجعة متابعة تطور النظام المحاسبي المالي وجعله يتماشى مع ما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية.

أشار محافظ الحسابات إلى أن فحص القوائم المالية المتعلقة بالسنة المنتهية كان طبقا لمعايير التدقيق الخارجي المتعارف وعليه وفقا لما تتطلبه المهنة كان رأيه نظيفا حول صحة ودقة القوائم المالية والمركز المالي للشركة محل المراجعة للسنة المنتهية في 2010/12/31.

المطلب الثاني: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة

أولا : تحليل وتعليل مخرجات التقارير المدروسة

تتم الدورة المحاسبية في ثلاث مراحل أساسية وهي التسجيل في دفتر اليومية ثم الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ والثالثة تتمثل في إعداد ميزان المراجعة كأداة للمراقبة ويعتبر دفتر اليومية الدفتر الإجباري الأول، تسجل فيه كل العمليات المحاسبية بحسب حدوثها يوما بيوم، بهدف محافظة البيانات على صورتها الأصلية.

من خلال الدراسة التطبيقية والتقارير المدروسة توضح عدم التزام المؤسسات بتوصيات مراجع الحسابات والدليل على ذلك تكرر التوصيات من سنة إلى أخرى حالت دون إعطاء رأي نظيف حول مصداقية هاته القوائم مما انجر عنه أراء تحفظية ناتجة عن خلل في عمليات الجرد التي تقوم بها المؤسسة وذلك من خلال رصد تباعد بين الجرد الفعلي والجرد المحاسبي الأمر الذي لاحظناه في جميع التقارير التي تم فحصها مما يؤثر سلبا أو إيجابا على فروق الجرد سواءا بالزيادة أو بالنقصان ويرجع السبب في ذلك إما الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجبة الإتباع في تسجيل، تبويب وترحيل وعرض البيانات المحاسبية المختلفة، وإما السهو وعدم العناية والإهمال من طرف مسيري قسم المحاسبة، في أداء أعمالهم والقيام بواجباتهم. بالإضافة إلى أسباب متعددة لارتكاب الأخطاء منها الرغبة في اختلاس بعض موجودات المؤسسة، محاولة تغطية عجز الخزينة أو اختلاس سابق ومحاولة الإدارة التأثير على القوائم المالية بحيث تخدم أغراض معينة، كالتهرب الضريبي مثلا، لذلك يؤكد تقرير المراجعة، ويلح على الإتباع المنتظم لعملية الجرد الدورية في ظل احترام مجمل قواعدها مما يستدعي على مسيري المؤسسات تشكيل لجنة جرد لهذا الغرض يراعى في تكوينها أن لا تتضمن بداخلها أشخاص معنية بتسيير أصولها بصورة مباشرة، أضف على ذلك غياب عملية ضرورية في دورة حياة المؤسسة وهي المقاربة البنكية المشار إليها في جل التقارير المدروسة والمتمثلة في كشف يبين مطابقة رصيد حساب البنك لدى المؤسسة ورصيد حساب المؤسسة لدى البنك وهذا ما يثبت قيمتها التي تنعكس إيجابا على قوائم المؤسسة في حالة القيام بها.

إسنادا على العينات المدروسة تبين لنا بشكل جلي وواضح الخلل الناتج عن عدم تطابق في تاريخ الجرد رصيد حساب البنك لدى المؤسسة ورصيد المؤسسة لدى البنك من خلال جهل المؤسسة بما لها وما عليها الأمر الذي أثبت أهمية المقاربة في المؤسسة. إضافة إلى ما تم سرده سابقا هناك عمليات سجلت ولكنها لا تعود إلى الدورة، وخير دليل على ذلك التوصية التي تضمنها تقرير سنة 2009 الخاص بالشركة X2 التي مفادها تنظيف حساب 538 لكونه يمثل عمليات فوتره لا تستدعي وجوده وهذا تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات، كما أن هناك أخطاء قد أرتكبت أثناء سير نشاط المؤسسة المتمثلة في كون المؤسسات كانت تقوم بتسجيل عملياتها حسب ما يمليه المخطط المحاسبي الوطني لتقوم بعد ذلك بعملية تحويل هاته الأخيرة إلى النظام المحاسبي المالي بإستخدام برنامج صمم خصيصا لهذا الغرض، وهذا الأمر في رأينا يعتبر خطأ فاضحا كون أن هذا النظام (SCF) جاء بفلسفة

جديدة للمفاهيم والمبادئ المحاسبية مغايرا تماما لما كان معمولا به سابقا في ظل المخطط الوطني المحاسبي، من بينها اعتماد المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية حيث تظهر جليا في التصنيف الجديد للميزانية وجدول النتائج والقوائم الأخرى التي تعتمد بشكل كبير وواضح على التحليل المالي، وعلى هذا الأساس قدم مراجع الحسابات توصية لمسيري المؤسسات مفادها جعل النظام المحاسبي المالي يتماشى مع ما تتطلبه المعايير الدولية الأمر الذي يسمح بإعطاء دفع جديد للشركات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

هكذا يمكن القول أن البيانات المحاسبية معرضة للخطأ والغش من جهات عدة، والأسباب متباينة، وهي في نفس الوقت ضرورية لإتخاذ القرارات المختلفة من قبل الجهات المستخدمة لها، ومن هنا يأتي دور المراجع الخارجي ليحل هذا التباين، بمعنى تدقيق البيانات ومطابقتها مع واقع نشاط المؤسسة ليخرج برأي حول صحة القوائم المالية ككل.

ثانيا : النتائج

من خلال تحليل مضمون التقارير التي تمت دراستها توصلنا إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي :

- عدم قيام المؤسسة بإجراء المقاربة البنكية وتسديد الديون في الأجال المحددة من شأنه أن تواجه دعاوي قضائية ومن ثم يزداد إحتمال تعثرها ماليا.
- بقاء عناصر الخلل التي أشارت إليها المراجعة موجودة ويرجع هذا أساسا إلى عدم القيام بكامل الإجراءات التصحيحية وفقا لتوصيات المراجع الخارجي والسبب في ذلك هو غياب نظام كامل للرقابة الداخلية التي تسهر على القيام بهذه التصحيحات وتتبعها.
- غياب المعايير المحاسبية في إعداد القوائم المالية سوف يؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة، وبتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم.
- تساهم المراجعة المحاسبية على إكتشاف الأخطاء المسجلة ومن ثم تسويتها.
- الهدف من قيام المؤسسة بعمليات الجرد هو التأكد من وجود الموجودات من حيث النوع، الوزن، التعداد، القيمة وذلك بتاريخ الميزانية.
- من بين الأثار السلبية الناتجة عن عدم الإلتزام بتطبيق إرشادات المراجع الخارجي صعوبة وتعقيد عملية إتخاذ القرار في ظل قوائم ومعلومات مالية خاطئة.

ثالثا : الإستنتاجات المتوصل إليها

من خلال النتائج المتوصل إليها توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات متمثلة فيما يلي :

- مسك، تجميع، تحديد وتقديم القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي مع ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية سينتج عنه لا محالة نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق فيها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين والضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.
- على المؤسسات أن تحتفظ بالمستندات الثبوتية والسجلات المحاسبية التي تلتزم بإمساكها لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ إقفال كل سنة مالية محاسبية.
- يعتبر وجود دليل يربط بين الجرد المادي والمحاسبي من خلال الأرقام أو الرموز يسهل عملية الجرد والتفرقة.
- العمل على الإلتزام بتوصيات مراجع الحسابات والعمل على تصحيحها سيؤدي إلى إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة.
- إتباع طريقة جيدة للتسيير يعتمد على معرفة أفضل الميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها ، سيساهم في نمو مردودية المؤسسات.

خلاصة

تشمل عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة، فحصا إنتقاديا منظم للتأكد من صحة وسلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط لتليها عملية التحقيق من أجل الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لنتيجة الأعمال عن فترة معينة، وكدلالة عن وضعيتها المالية في نهاية الفترة، لتنتهي عملية المراجعة بتقرير يبلور فيه المراجع الخارجي نتائج عمليتي الفحص والتحقيق، حيث يبين فيه المدقق رأيه، في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها للمركز المالي وبيان العمليات التي قامت بها المؤسسة بصورة سليمة وعادلة، يقدم إلى المهتمين داخل المؤسسة وخارجها.

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى مكتب محافظ حسابات بورقلة بناءا على عينة عشوائية من تقارير هذا الأخير والتي تخص مجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، تبين أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتواجد بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة، فأي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتما إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة أوتوماتيكية، لذلك فالمراجعة بإمكانها إكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام المعلومات المحاسبي والمحافظة على إستمراريتها، في ظل التقيد بمعايير التدقيق المتفق عليها، ليسمح هذا الأخير بتوليد معلومات تكون ممثلة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

الخاتمة

الخاتمــة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى قدرة المؤسسة على الإلتزام بإرشادات محافظ الحسابات، حيث توصلنا إلى أن تميز المعلومة المحاسبية بخاصية الصحة والمصداقية يتطلب فرض أدوات رقابية على عمل النظام المحاسبي، وهذا ما توفره مختلف أعمال المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية، غير أن المراجعة الخارجية تمثل ضمانا أكبر حول مصداقية مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية، وهذا في ظل تمتع المراجع الخارجي بالإستقلالية والحياد في الرأي وإعتماده الكبير على المعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما كمعيار لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها العادل لوضعية المؤسسة، على ضوء هذا الأمر إرتأينا أن يتضمن مسك الختام توزيع هذه الخاتمة إلى نتائج البحث واختبار الفرضيات، التوصيات والاقتراحات، ثم آفاق البحث.

نتائج البحث وإختبار فرضياته

أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج التي خلص إليها البحث الأمر الذي مكننا من نفي أو إثبات كل فرضية تم وضعها في مستهل البحث.

أولا : نتائج البحث

توصلنا إلي مجموعة من النتائج نلخصها كما يلي :

- إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من التقليل في حدوث الأخطاء إن لم نقل حذفها نهائيا.
- تعتبر المراجعة الخارجية وظيفة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة، هدفه الرئيسي هو إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة من خلال الرأي المحايد الذي يصدره عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية.
- من بين الأسباب التي تحد من الإلتزام بتطبيق إرشادات المراجع الخارجي، ضعف إهتمام الإدارة بتقارير هذا الأخير وما يحتويه من أراء تخدم المؤسسة بشكل إيجابي.
- يؤدي تظافر جهود مسيري المؤسسة والمراجع الخارجي إلى التقييم الشامل لمخاطر المؤسسة والتقليل منها إلى أدنى مستوياتها الممكنة الأمر الذي من شأنه تقوية وتعزيز نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وبتالي حسن تسييرها ونجاحها وزيادة الأرباح المسجلة من طرفها.

- تمثل المراجعة عملية فحص لمجموعة من المعلومات المتعلقة بالأحداث اليومية للمؤسسة وفق مجموعة من المعايير بهدف التحقق من سلامة هذه المعلومات مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى من يهمهم أمر المؤسسة.
- ترتكز الجودة على درجة إكتشاف المراجع الخارجي للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية والتقرير عنها.

ثانيا : إختبار فرضيات البحث

لقد مكننا هذا البحث من إختبار الفرضيات التي تم إعتمادها في بداية البحث، سنلخصها في ما يلي :

أ/ حسب الفرضية الأولى : يمثل رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره مقياسا لمصداقية المعلومة المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، التي تدعم عملية المراجعة للحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

ب/ حسب الفرضية الثانية : يمكن إعتبار أن عملية المراجعة الخارجية تساهم بقدر كبير وفعال في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ قراراتهم المناسبة كل حسب إحتياجاته، كما تستفيد إدارة المؤسسة نفسها كذلك من هذه المعلومات في مختلف قراراتها الإدارية وعملياتها التسييرية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

ج/ حسب الفرضية الثالثة : يؤدي إهتمام المؤسسة بتوصيات وإرشادات المراجع الخارجي والإلتزام بتطبيقها إلى تحسين جودة القوائم وبتالي سيؤدي هذا الأمر إلى نجاح وإزدهار المؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والأخيرة.

توصيات واقتراحات البحث

قادنا هذا البحث وبصفة خاصة نتائجه إلى اقتراح جملة من التوصيات نعتقد أن تجسيدها يعود بالنفع والفائدة على المؤسسة وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- على مسيري المؤسسات متابعة إرشادات وتوصيات المراجع الخارجي وذلك من خلال وضع برامج ملائمة والإشراف على تنفيذها ، للتأكد من أن الإجراءات التصحيحية تتماشى مع هاته التوصيات.

- بناء وتشغيل هيكلا ملائما للرقابة الداخلية.
- إعداد سجل يحوي جميع حالات المخالفات والأخطاء التي واجهتها المؤسسة في السنوات السابقة، وكيف تم التصرف فيها.
- نوصي المؤسسات بضرورة إستخدام طرق تقنية حديثة لتدعيم نظام رقابتها الداخلية.

آفاق البحث

تناول هذا البحث إشكالية مدى قدرة المؤسسة على الإلتزام بإرشادات محافظ الحسابات، غير أننا لم نتناول جانبا مهما في هذه الدراسة وهي معوقات تطبيق إرشادات مراجع الحسابات من طرف المؤسسات، الأمر الذي يتطلب ضرورة إجراء دراسات إضافية لتكمل ما لم تشمله الدراسة الحالية.

في الختام، نرجو أن نكون قد أنجزنا هذا البحث المتواضع وفقا لقواعد منهجية البحث العلمي والله الموفق.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

1. عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.

2. محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2009.

3. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006، الطبعة الثالثة 2011.

4. كمال الدين الدهراوى، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

5. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

6. محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

7. رضوان العناتي، إيهاب نظمي، رأفت سلامة، أحمد كلبونة، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2011.

8. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

9. محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007.

10. منير إبراهيم هندى، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

ب/ البحوث الجامعية

11. صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008.

12. فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004/2003.

13. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، الجزائر، 2009 /2010.

14. عبد الكريم شناي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008.

15. الأخضر لقليطي، **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

16. محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

17. حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

ج/ المجلات العلمية المحكمة

18. ناصر دادي عدون ورابح تلاهوبري، **نظرة حول التدقيق المالي في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والاندماج للاقتصاد العالمي، رقم 4 المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008.

19. مسعود صديقي، **دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.

د/ وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية)

20. منور أوسرير، محمد مجبر، مداخلة بعنوان، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق "، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.

21. سعد بوراوي، مداخلة بعنوان، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ (IAS/IFRS)**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق " معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.

22. هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

23. مسعود صديقي، محمد براق، مداخلة بعنوان، **إنعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 08 و09 مارس 2005.

24. علي عزوز، محمد متلوي، مداخلة بعنوان، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وآفاق " معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.

25. خديجة لدرع، ليلى عبد الرحيم، مداخلة بعنوان، **قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (IAS1)**، ملتقى وطني تحت عنوان معايير المحاسبة الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و26 ماي 2010.

26. عبد العالي محمدي، مداخلة بعنوان، **دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6 و7 ماي 2012.

27. أحمد مخلوف، مداخلة بعنوان، **دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة محاسبية مشتركة**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، 13_15 أكتوبر 2009.

28. صالح مرازقة، مداخلة بعنوان، **القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي " الواقع ... ورهانات المستقبل "، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ.

هـ/ المقابلات الشفوية

29. عبد الكريم خنقاوي، محافظ حسابات، **الأثار الناجمة عن عدم الإلتزام بإرشادات محافظ الحسابات**، ورقلة، بتاريخ 2013/05/22، (مقابلة شخصية).

و/ القرارات، القوانين، المراسيم

30. الجريدة الرسمية، **قانون 91/08**، عدد 20، الجزائر، مؤرخة في 1991/05/1.

31. الجريدة الرسمية، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المواد 26_27_28_29، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

32. الجريدة الرسمية، **قانون 10/01**، عدد 42، الجزائر، مؤرخة في 2010/07/19.

ي/ المواقع الإلكترونية

33. http://search.4shared.com/postDownload/bt7H_k0P/___online.html ، 2013/03/11

34. http://www.aadd2.com/vb/t79934.html، 2013/04/14

35. http:// www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=16#. UT3f32dirIU ، 2013/03/11

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

36. Thomas R. Robinson, and others**, international financial statement analysis**, John Wiley & Sons, Canada, 2009.

37. Donald E. Kieso, Jerry J. Weygand, Terry D. Warfield, **Intermediate Accounting**, 2nd Edition Publisher, John Wiley & Sons, New York, USA, 2007.

38. Bruno Colmant et autres**, comptabilité financière normes IAS_ IFRS**, collections synthex pearson, france, 2008.

الملاحق

الملحق رقم (01) : تقارير الشركة X1 لثلاث سنوات متتالية " 2008، 2009، 2010 ".

X1

OUARGLA

2 - Les inventaires physiques :

La prise d' inventaires physiques des biens amortissables ont été mené d'une manière acceptable et les procédure d'inventaire ont été mené à la lettre , dont j'ai constate la désignation des deux équipes de comptage et une troisième pour le contrôle et le traitement des écarts.

Au même titre que les investissements les stocks ont été inventories d'une manière exhaustive et le traitement des écarts ont été effectuées sans aucun écart important à décrire.

3 - Les comptes de disponibilité :

Les comptes bancaire (BDL ,TRESOR , CCP) ont fait objet de rapprochement au cour de l'exercice considéré,

4 - La gestion de la paie:

Mes investigations au niveau du service paie n'ont pas aboutis à des remarques ou insuffisances particulières,

5 - La revus générale des états avant clôture:

Je doit vous informer que j'ai procédé au contrôle par sondage de l'ensemble des écritures comptables , les grands livres et les divers journaux auxiliaires et les états de clôture (BILAN & TCR) avant l'arrêt des comptes.

Mon contrôle à ce sujet na pas relève de remarques importantes méritant à décrire.

CONCLUSION

Enfin et d'une manière générale mon contrôle intérimaire ma pas permis de constater ou de décrire des remarque ou de faiblesses signifiantes, de ce fait je suggère aux responsables de l' X1 de suivre ce bon ce conteste de gestion et de contrôle afin d'éviter tout incident qui pourrait naître au futur .

Le commissaire aux comptes

X1 2008 B/A

2 - Les inventaires physiques :

Le contrôle d'inventaire physique des biens amortissable a été mené d'une manière acceptable et les procédures d'inventaire ont été menées à la lettre, dont j'ai constaté la désignation de deux équipes d'inventaire et une troisième pour le contrôle et le traitement des écarts.

Au même titre que les investissements, les stocks ont été inventoriés d'une manière exhaustive et le traitement des écarts a été effectué sans aucun écart important à décrire.

3 - Les comptes de disponibilité :

Les comptes bancaires (BDL, TRESOR, CCP) ont fait l'objet de rapprochement au cours de l'exercice considéré.

4 - La gestion de la paie:

Mes investigations au niveau du service paie n'ont pas aboutis à des remarques ou insuffisances particulières,

5 - La revue générale des états avant clôture:

Je dois vous informer, que j'ai procédé au contrôle par sondage de l'ensemble des écritures comptables, à savoir, les grands livres et les divers journaux auxiliaires et les états de clôture (BILAN & TCR) avant l'arrêt des comptes. Mon contrôle à ce sujet n'a pas relevé de remarques importantes méritant à décrire.

.

CONCLUSION

D'une manière générale, mon contrôle intérimaire m'a permis de constater ou de décrire aucune remarque ou faiblesses signifiantes, de ce fait, je suggère aux responsables de l' X1 de suivre cette bonne méthode de gestion et de se préparer au nouveau SCF applicable en l'an 2010 .

Le commissaire aux comptes

X1 2009 B/A

2 - Les inventaires physiques :

L'inventaire physique des biens amortissable a été effectue d'une manière acceptable, dont j'ai constaté la désignation de deux équipes d'inventaire et une troisième pour le contrôle et le traitement des écarts.

Au même titre que les investissements, les stocks ont été inventoriés d'une manière exhaustive et le traitement des écarts a été effectué sans aucun écart important à décrire.

3 - Les comptes de disponibilité :

Les comptes bancaires (BDL, TRESOR, CCP) ont fait l'objet de rapprochement au cours de l'exercice considéré.

4 - La gestion de la paie:

Mes investigations au niveau du service paie n'ont pas aboutis à des remarques ou insuffisances particulières vu que la saisie et l'exploitation de la paie sont automatise,

5 - La revue générale des états avant clôture:

Je dois vous informer, que j'ai procédé au contrôle par sondage de l'ensemble des écritures comptables, à savoir, les grands livres et les divers journaux auxiliaires et les états de clôture (BILAN & TCR) avant l'arrêt des comptes.

Mon contrôle a été accentue sur le passage du PCN au SCF à ce sujet j'ai relève quelque insuffisances et anomalies au début de mon intervention, mais il ont été corrigé finalement après avoir contacter le responsable du nouveau logiciel.

.

CONCLUSION

D'une manière générale, mon contrôle intérimaire m'a permis de constater la difficulté du passage au premier lieux , de ce fait, je suggère aux responsables de l' X1 de suivre l'évolution du SCF avec les nouvelles nomes international pour maître a jour les donnes comptable afin d'"aboutir à des état financiers réel et exacts.

Le Commissaire Aux Comptes.

X1 2010 B/A

الملحق رقم (02) : تقارير الشركة X2 لثلاث سنوات متتالية " 2008، 2009، 2010 ".

X2

wilaya de Ouargla 2008

RAPPORT DE CERTIFICATION

J'ai examiné les Etats financiers ci-joints de la X2 de la wilaya de Ouargla pour l'exercice de 2008 clos le 31/12 comprenante le bilan, les comptes de résultats et les tableaux annexés établis selon la forme des documents de synthèse prévus par le plan comptable national**.**

Mon examen a été effectué suivant les normes d'audit généralement admises et donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôles que nous avons considérés nécessaire eu égard aux règles de diligences normales.

Le bilan clos le 31/12/2008 contrôlé tel qu'arrête par la X2 de la wilaya de Ouargla s'élève à un total net de bilan

20.313.300.45 DA et un bénéfice de **2.480.378.97** DA.

J'attire votre attention sur la recommandation suivante :

- Rapprochement des inventaires physique avec les donnés comptable chaque fin de l'année**.**

D'après mon contrôle au niveau de la X2 j'estime que les opérations de l'exercice clos le 31/12/2008 sont réguliers et sincères, de même la situation financière de la X2 Ouargla arrêtée à cette date tels qu'ils ressortent du bilan et du tableau des comptes de résultats reproduits en annexes jointes au présent rapport.

Le Commissaire Aux Comptes.

X2 2008 B/A .

1-Contrôle interne :

L'examen des diverses structures de votre parc à matériel de la wilaya de Ouargla ma permis de déceler le point suivant :

- le rapprochement à été effectue entre l'inventaire physique et comptable soit pour les investissement ou bien les stocks.
- L'existence de deux (02) biens « sans valeur » sur l'état d'inventaire ,ces biens on été détecté mais leur valorisation fait défaut.

De ce fait je recommande de veillez et de tenir comptes des écarts d'inventaire et de l'explication des écarts au fur et à mesure avec la clôture du bilan comptable et avant l'expédition du bilan au instances compétentes.

2-Rapport de contrôle des comptes :

J'ai examiné les états financiers ci-joints de la X2 de La Wilaya de OUARGLA pour l'exercice 2009 clos le 31/12 comprenant le bilan , les comptes de résultats et les tableaux annexés établis selon la forme des documents de synthèse prévus par le plan comptable national .

Mon examen a été effectué les normes d'audit généralement admises et donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôles que nous avons considérés nécessaire en égard aux règles de diligences normales.

Comme indiqué dans la partie ci dessous du présent rapport, j'attire votre attention sur les plus significatives.

Stocks :

Je doit souligne que le manque de performance du logiciel de stocks mis en place est constate et je doit souligne d'autre part que le rapprochement de l'inventaire physique au comptable laisse apparaître un écart positif minime de 854.74 DA.

Dettes :

Le solde du comptes 538 « facture à recevoir » concerne un fournisseur absent depuis 2001 et aucune démarche ou relance n'est signaler de sa part de ce fait il est impératif d'assainir le compte Sous réserves des remarques et observations cités ci-dessus je certifie la régularité et la sincérité des opérations de l'exercice clos le 31/12/2009 et la situation financière de la X2 de La Wilaya de OUARGLA arrêtée à cette date tels qu'ils ressortent du bilan et du tableau des comptes de résultats reproduits en annexes jointes au présent rapport.

Le Commissaire Aux Comptes

X2 2009 B/A .

2 - Les inventaires physiques : L'inventaire physique des biens amortissable a été effectue d'une manière acceptable, mais il est souhaitable de rapprocher les données comptable aux données physiques et procéder au traitement des écarts.

3 - Les comptes de disponibilité : Les comptes bancaires et la caisse ont fait l'objet de suivi et de rapprochement au cours de l'exercice considéré.

4 - La gestion de la paie: Mes investigations au niveau du service paie n'ont pas aboutis à des remarques ou insuffisances particulières vu que la saisie et l'exploitation de la paie sont automatise,

5 - La revue générale des états avant clôture: Je dois vous informer, que j'ai procédé au contrôle par sondage de l'ensemble des écritures comptables au premier lieu sur la base PCN , à savoir, les grands livres et les divers journaux auxiliaires et les états de clôture (BILAN & TCR) avant l'arrêt des comptes.

Mon contrôle a été accentue au second lieu sur le passage du PCN au SCF à ce sujet j'ai pas relève d' insuffisances et anomalies a ce propos .

RAPPORT de PASSAGE du PCN au SCF : J'ai examiné les étapes de passage et de changement de méthode comptable applique par les responsable de l' X2 de La Wilaya de OUARGLA pour l'exercice clos le 31/12/2010,

Les dispositions comptables ont été menées selon la procédure inscrite dans l'instruction n02 de la 29/10/2009 portante première application du SCF 2010 ref loi n 07-11 du25/11/2007. Selon la nouvelle forme des documents de synthèse prévus par le Système Comptable Financier.

L'examen de l'opération de passage a été contrôle par mes soins en commençant par le retraitement des donnes de clôture 2009 et le basculage du bilan 2009 mais je dois vous signaler que les écritures comptables 2010 ont été enregistre selon l'ancien système PCN par la suite les responsables ont procéder au basculage des données 2010 a l'aide du logiciel EGC Alger. Et enfin les états financiers sont présentés selon la nouvelle forme des documents de synthèse prévus par le Système Comptable Financier

CONCLUSION

D'une manière générale, mon contrôle intérimaire m'a permis de constater la difficulté du passage aux premiers lieux, de ce fait, je suggère aux responsables de X2 de La Wilaya de OUARGLA ' de suivre l'évolution du SCF avec les nouvelles nomes international pour maître a jour les donnes comptable afin d'aboutir à des état financiers réel et exacts.

Le Commissaire Aux Comptes

X2 2010 B/A.

الملحق رقم (03) : تقارير الشركة X3 لثلاث سنوات متتالية " 2010، 2011، 2012 ".

RAPPORT DE CERTIFICATION

J'ai examiné les Etats financiers ci-joints de la X3 de la wilaya de Ouargla pour l'exercice de 2010 clos le 31/12 comprenant le bilan, les comptes de résultats et les tableaux annexés établis selon la forme des documents de synthèse prévus par le Système Comptable Financier.

Mon examen a été effectué suivant les normes d'audit généralement admises et donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôles que nous avons considérés nécessaire eu égard aux règles de diligences normales.

Le bilan clos le 31/12/2010 contrôlé tel qu'arrête par la X3 de la wilaya de Ouargla s'élève à un total net de bilan 9.478.444,98 DA et un déficit de 1.021.818.40 DA.

J'attire votre attention sur les remarques et réserves les plus significatives :

- Les dettes des ayant droit (artisans) de DA 2086.904.88 droit être reverse aux intéresse dans les plus brefs délais, selon la possibilité et la situation financière de la chambre.
- Le doit rappeler une autre fois que le logiciel de stocks doit être remplacé.
- Le nouveau logiciel de comptabilité exploité récemment pour la comptabilité SCF doit être revue ou remplacer car on remarque plusieurs anomalies d'ordre technique.
- Au sujet du précompte de DA 2.964.087.55,je suggère sa compensation mensuelle avec vos dettes fiscale dans un moyen temps
- Il temps de fournir des effort supplémentaire pour honorer vos dettes fiscales et parafiscales afin d'éviter les pénalités de retards.

D'après les contrôles des comptes effectués au niveau du service comptabilité de e la chambre et sous réserves des points soulevé, j'estime qu**e les opérations de l'exercice clos le 31/12/2010 sont réguliers et sincères, de même pour la situation financière de** la X3 de la wilaya de Ouargla **arrêtée à la date de 31/12/2010 tels qu'ils ressortent du nouveau bilan et du tableau des comptes de résultats reproduits en annexes jointes au présent rapport.**

Le Commissaire Aux Comptes.

X3 2010 B/A .

RAPPORT DE CERTIFICATION

J'ai examiné les Etats financiers ci-joints de la X3 et des métiers de la wilaya de Ouargla pour l'exercice de 2011 clos le 31/12 comprenant le bilan, les comptes de résultats et les tableaux annexés établis selon la forme des documents de synthèse prévus par le Système Comptable Financier.

Mon examen a été effectué suivant les normes d'audit généralement admises et donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôles que nous avons considérés nécessaire eu égard aux règles de diligences normales.

Le bilan clos le 31/12/2011 contrôlé tel qu'arrête par la X3 de la wilaya de Ouargla s'élève à un total net de bilan 11.325.928.42 DA et un déficit de 9.555.86 DA.

J'attire votre attention sur les remarques et réserves les plus significatives :

- Les dettes des artisans de DA 2.086.904.88 doivent être reversées aux intéresses dans les plus brefs délais, selon la possibilité et la situation financière de la chambre.
- Le nouveau logiciel de comptabilité exploité récemment pour la comptabilité SCF doit être revue ou remplacer car on a remarqué plusieurs anomalies d'ordre technique.
- Au sujet du précompte de DA 3.148.889,26 je vous suggère de voir avec l'administration fiscale pour résoudre le problème dune manière définitive.
- Le compte 631320 accuse un solde débiteur de 1.472.050,64 DA, ce compte totalise les indemnités de préavis et les congés payés de l'ex Directeur.

  * indemnités de préavis : ……1.107.600,00 DA
  * les congés payés :…….364.450, 64 DA

  - la somme globale a été enregistre avec la banque.
  - je dois vous rappelé en matière de comptabilité qu'il faut distinguer entre les indemnités et les congés d'une part et d'autre part il faut faire une déclaration supplémentaire correspondant à cette somme a la CNAS par le biais de la DAC et la DAS.
  - les congés ne doivent en aucun cas etre réglé sauf s'il existe une dérogation de la tutelle, de ce fait **il est impératif de revoir ce point.**

D'après les contrôles des comptes effectués au niveau du service comptabilité de la chambre et sous réserves des points soulevé, j'estime que les opérations de l'exercice clos le 31/12/2011 sont réguliers et sincères, de même pour la situation financière de la X3 de la wilaya de Ouargla arrêtée à la date de 31/12/2011 tels qu'ils ressortent au bilan et comptes de résultats reproduits en annexes joint au présent rapport.

Le Commissaire Aux Comptes.

X3 2011 B/A .

2 - Les inventaires physiques :

Je dois signaler que l'inventaire physique des immobilisations et des stocks ont été effectues mais la commission d'arbitrage fait défaut de ce fait nous vous recommandons dores avant d'installer une commission d'inventaire présidé par un cadre de la chambre afin de trancher en cas de différent entre les deux équipe de comptage chaque fin de l'année ; et de rapprocher les données comptable aux données physiques ensuite procéder au traitement des écarts s'il y a lieu soit pour les stocks ou les immobilisations vue le caractère administratif de la chambre.

3 - Les comptes de disponibilité :

Les comptes de trésorerie ont fait l'objet de rapprochement au cours de l'exercice considéré.

4 - La revue générale des états avant clôture:

Je dois vous informer, que j'ai procédé au contrôle par sondage de l'ensemble des écritures comptables a la base SCF , à savoir, les grands livres et les divers journaux auxiliaires et les états de clôture (BILAN & TCR) avant l'arrêt des comptes.

Commentaire sur les états financiers

La lecture des états financiers nous a permis de constater quelques remarques à savoir:

* le compte 425 avances sur salaire doit être assainis et solde en fin d'exercice.
* il est impératif d'honorer vos dettes parafiscalités et fiscale qui totalisent les sommes respectives 6.051.579.09 et 2.323.312.72.
* assainir les comptes débiteurs et créditeurs (ex –comptes d'attentes) qui totalisent un solde de 2.085.774.52.

CONCLUSION

D'une manière générale, mon contrôle intérimaire m'a permis de constater les remarques suivantes :

- **donner l'impotence aux livres légaux en particulier le livre journal**
- **concernant les stocks morts il est indispensable d'élaborer un PV de constat prouvant l'inutilité de ces stocks.**
- **Nous vous recommandons d'installer une commission d'inventaire présidé par un cadre de la chambre.**

Le Commissaire Aux Comptes

X3 2012 S/A.

الملحق رقم (04) : تقارير الشركة X4 لثلاث سنوات□تتالية " 2009، 2010، 2011 ".

CONTROLE INTERNE

L'examen des diverses structures de X4 de la wilaya d 'El Oued ma permis de déceler les points suivant :

- l'application partiel du* Guide des procédures de traitement comptable * en matière d'enregistrement comptable.
- l'absence de rapprochement entre l'inventaire physique et comptable soit pour les investissement ou bien les stocks.
- l'absence de visa du magasinier sur certain bon de sortie.
- l'opération d'inventaire physique na pas été exécute par deux équipes de comptage.

De ce fait je recommande de veillez et de tenir comptes des écarts d'inventaire et de l'explication des écarts au fur et à mesure avec la clôture du bilan comptable et avant l'expédition du bilan au instances compétentes.

RAPPORT DE CONTROLE DES COMPTES :

A ce niveau j'ai procéder au contrôle et ajustement de diverses écritures figurant aux journaux auxiliaires du parc mais malgré ça j'insiste de plus en plus sur la régularisation des écarts d l'inventaire au début de l'exercice2009.

Il est de mon droit d'attirer votre attention sur les équipements non valorises existant sur le registre légal d'inventaire afin de les valorises et de inclure dans la comptabilité du parc.

Enfin je recommande aux responsables de la gestion des stocks d'établir des recapes mensuels ou trimestriel afin de détecter les écarts au moment de rapprochement avec les états physiques enfin de période.

Le Commissaire Aux Comptes

X4 2009 B/A .

2 - Les inventaires physiques : L'inventaire physique des biens amortissable a été effectue d'une manière acceptable, mais il est souhaitable de rapprocher les données comptable aux données physiques et procéder au traitement des écarts.

3 - Les comptes de disponibilité : Les comptes de trésorerie ont fait l'objet de suivi et de rapprochement au cours de l'exercice considéré.

4 - La revue générale des états avant clôture: Je dois vous informer, que j'ai procédé au contrôle par sondage de l'ensemble des écritures comptables au premier lieu sur la base PCN, à savoir, les grands livres et les divers journaux auxiliaires et les états de clôture (BILAN & TCR) avant l'arrêt des comptes.

Mon contrôle a été accentue au second lieu sur le passage du PCN au SCF à ce sujet j'ai pas relève d'insuffisances ou anomalies a ce propos.

RAPPORT de PASSAGE du PCN au SCF

J'ai examiné les étapes de passage et de changement de méthode comptable applique par les responsable **de X4 de la wilaya d'El oued** pour l'exercice clos le 31/12/2010,

Les dispositions comptables ont été menées selon la procédure inscrite dans l'instruction n02 de la 29/10/2009 portante première application du SCF 2010 ref loi n 07-11 du25/11/2007. Selon la nouvelle forme des documents de synthèse prévus par le Système Comptable Financier.

L'examen de l'opération de passage a été contrôle par mes soins en commençant par le retraitement des donnes de clôture 2009 et le basculage du bilan 2009 mais je dois vous signaler que les écritures comptables 2010 ont été enregistre selon l'ancien système PCN **par la suite les responsables ont procéder au basculage des données 2010 a l'aide du logiciel** DLG PC COMPTA de Boumerdas. **Et enfin les états financiers sont présentés** selon la nouvelle forme des documents de synthèse prévus par le Système Comptable Financier

CONCLUSION

D'une manière générale, mon contrôle intérimaire m'a permis de constater la difficulté du passage aux premiers lieux, de ce fait, je suggère aux responsables du X4 de la wilaya d'El oued ' de suivre l'évolution du SCF avec les nouvelles nomes international pour maître a jour les donnes comptable afin d'aboutir à des état financiers réel et exacts.

Le Commissaire Aux Comptes

X4 2010 B/A .

Contrôle interne :

Le contrôle de l'ensemble des opérations effectué au niveau de votre X4 m'a conduit aux conclusions suivantes :

1 - Les livres légaux:

Le contrôle des livres légaux de l'entreprise nous a permis de constater l'existence et la mise à jour des livres suivants :

Le livre journal et le livre d'inventaire comptable.
Je doit rappeler que ses livres doivent être tenue a jour.

2 - Les inventaires physiques :

L'inventaire physique des biens amortissable a été effectue d'une manière acceptable, mais il est indispensable de rapprocher les données comptable aux données physiques et procéder au traitement des écarts soit pour les stocks ou le immobilisations vue le caractère administratif.

3 - Les comptes de disponibilité :

Les comptes de trésorerie ont fait l'objet de suivi et de rapprochement au cours de l'exercice considéré.

5 - La revue générale des états avant clôture:

Je dois vous informer, que j'ai procédé au contrôle par sondage de l'ensemble des écritures comptables a la base SCF , à savoir, les grands livres et les divers journaux auxiliaires et les états de clôture (BILAN & TCR) avant l'arrêt des comptes.

CONCLUSION

D'une manière générale, mon contrôle intérimaire m'a permis de constater la difficulté du suivi des stocks, de ce fait, je suggère aux responsables du X4 de la wilaya d'El oued ' de rapprocher les données comptable aux données physiques soit pour les stocks ou le immobilisations afin d'aboutir à des état financiers réel et exacts.

Le Commissaire Aux Comptes

X4 2011 B/A .

الملحق رقم (05) : تقارير الشركة X5 لثلاث سنوات متتالية " 2008، 2009، 2010 ".

RAPPORT DE CERTIFICATION

Nous avons examiné les Etats financiers ci-joints de **l' X5** au capital de 20.000.000 DA pour l'exercice de 2008 clos le 31/12 comprenant le bilan, les comptes de résultats et les tableaux annexés établis selon la forme des documents de synthèse prévus par le Plan Comptable National.

Notre examen a été effectué suivant les normes d'audit généralement admises et donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôles que nous avons considérés nécessaire eu égard aux règles de diligences normales.

Nous attirons votre attention sur les remarques les plus significatives :

- le recouvrement des créances mérite un des efforts supplémentaire afin d'atteindre les objectifs souhaitables et faire face aux dettes de l'entreprise en particulier les dettes financières.
- Les dettes financières représentent environ 3 fois des disponibilités existantes au niveau de l'entreprise de ce fat il est recommandé d'alléger le compte BDL Ouargla dans les plus bref occasions.

Sous réserves des remarques citées ci-dessus, je certifie la régularité et la sincérité des opérations de l'exercice clos le 31/12/2008 et la situation financière de X5 industrie et service Ouargla arrêtée à cette date tels qu'ils ressortent du bilan et du tableau des comptes de résultats reproduits en annexes jointes au présent rapport.

Le Commissaire Aux Comptes .

X5 2008 B/A

CONCLUSION

D'une manière générale, mon contrôle intérimaire m'a pas permis de constater des remarques ou faiblesses signifiantes, de ce fait, je suggère aux responsables de **l' X5** de suivre cette bonne méthode de gestion et de se préparer au nouveau SCF applicable en l'an 2010 .

RAPPORT DE CERTIFICATION

Nous avons examiné les états financiers ci-joints de l'X5 **pour l'exercice clos le 31/12/2009, comprenant le bilan, les comptes des résultats et les tableaux annexés établis, selon la forme des documents de synthèse prévus par le plan comptable national.**

Nous attirons votre attention sur les remarques les plus significatives :

FONDS PROPRES :

***Les résultats en instance d'affectation doivent être affecte ou distribuer afin de solde le compte et éviter la taxation des impôt (en cas ou le solde dépasse les trois ans)**

CREANCES :

- **il est recommander le suivi rigoureusement des comptes respectifs 430 « avances aux fournisseur » 27.609.993..00 DA et 45700 »taxe récupérable précomptes » 13.488.857.93. DA**

. DETTES :

***Il est indispensable d'honorer partiellement vos dettes en particulier le compte 523« autres emprunts » car elle représentent 92% de l'ensembles des dettes et 41% du passif .**

Compte tenu, des diligences de l'audit, que j'ai accompli, selon les recommandations de la profession, j'estime être en mesure de certifier la régularité et la sincérité des opérations de l'exercice clos le 31/12/2009ainsi que la situation financière de l' X5 arrêtée à cette date, telle qu'elle ressorte dans le bilan (actif & passif) et les tableaux des comptes de résultats reproduits en annexes jointes au présent rapport.

Le Commissaire Aux Comptes.

X5 2009 B/A

5 - La revue générale des états avant clôture:

Je dois vous informer, que j'ai procédé au contrôle par sondage de l'ensemble des écritures comptables enregistres sous la forme du SCF , à savoir, les grands livres et les divers journaux auxiliaires et les états de clôture (BILAN & TCR) avant l'arrêt des comptes.

Mon contrôle a été accentue au second lieu sur le passage du PCN au SCF à ce sujet j'ai relève quelque insuffisances et anomalies au début de mon intervention, mais ils ont été corrigé.

CONCLUSION

D'une manière générale, mon contrôle intérimaire m'a permis de constater la difficulté du passage au premier lieux, de ce fait, je suggère aux responsables de l' X5 l'évolution du SCF avec les nouvelles nomes international pour maître a jour les donnes comptable afin d'aboutir à des état financiers réel et exacts.

RAPPORT DE CERTIFICATION

Nous avons examiné les états financiers ci-joints de la X5 pour l'exercice clos le 31/12/2010, comprenant le bilan d'un total net de 87.880.587.85 DA, et les comptes de résultats d'un total bénéficiaire de 2.890.542.88 DA et les tableaux annexés établis, selon la nouvelle forme des documents de synthèse prévus par le Système Comptable Financier.

L'examen effectué suivants les normes d'audit généralement admises, comporte les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôles, que nous avons considéré nécessaires eu égard aux règles de diligences normales.

Compte tenu, des diligences de l'audit, que j'ai accompli, selon les recommandations de la profession, et sous réserve des points ci après :

* **honorer et assainir vos dettes.**
* **recouvrer les créances et régulariser les avances impôts.**

J'estime être en mesure de certifier la régularité et la sincérité des opérations financières de la X5 arrêtée à cette date, telle qu'elle ressorte dans le bilan et les tableaux des comptes de résultats reproduits en annexes jointes au présent rapport.

Le Commissaire Aux Comptes.

X5 2010 B/A

الفهرس

الفـــهـرس

الإهداء III
الشكر والعرفان IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكـــــال البيانية VIII
قائمة الملاحـــق IX
المقدمة ..... ب
الفصل الأول : الإطار النظري للمراجعة الخارجية والقوائم المالية 1
تمهيد 2
المبحث الأول : أثر المراجعة الخارجية على القوائم المالية 3
المطلب الأول : ماهية القوائم المالية 3
الفرع الأول : تعريف وخصائص القوائم المالية 3
الفرع الثاني : مستخدمو القوائم المالية 4
الفرع الثالث : عرض القوائم المالية 5
المطلب الثاني: ماهية المراجعة الخارجية 7
الفرع الأول : تعريف المراجعة الخارجية وأنواعها 7
الفرع الثاني: معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها 9
الفرع الثالث : تقارير المراجعة الخارجية 12
الفرع الرابع : المراجعة الخارجية وخلق القيمة 15
المبحث الثاني: الدراسات السابقة 15
المطلب الأول: دراسات لها علاقة بالدراسة الحالية 15
المطلب الثاني: أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 18
خلاصة 19
الفصل الثاني : دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات 20
تمهيد 21
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة 22
المطلب الأول: الطريقة التي إعتمدت عليها الدراسة 22
المطلب الثاني: الأدوات التي إستعانت بها الدراسة 23

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة..... 23
المطلب الأول: النتائج التي توصلت إليها الدراسة 23
الفرع الأول: فحص محتوى تقارير الشركة 1X لثلاث دورات محاسبية متتالية " 2008، 2009، 2010 " 23
الفرع الثاني: فحص محتوى تقارير الشركة X2 لثلاث دورات محاسبية متتالية " 2008، 2009، 2010 " 27
الفرع الثالث: فحص محتوى تقارير الشركة X3 لثلاث دورات محاسبية متتالية " 2010، 2011، 2012 " 29
الفرع الرابع: فحص محتوى تقارير الشركة 4X لثلاث دورات محاسبية متتالية " 2009، 2010، 2011 " 33
الفرع الخامس : فحص محتوى تقارير الشركة 5X لثلاث دورات محاسبية متتالية " 2008، 2009، 2010 " 37
المطلب الثاني: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة 40
الفرع الأول : تحليل وتعليل مخرجات التقارير المدروسة 40
الفرع الثاني : النتائج 41
الفرع الثالث : الإستنتاجات المتوصل إليها 42
خلاصة 43
الخاتمـة 45
المصادر والمراجع..... 49
الملاحق 53
الملحق الأول : تقارير الشركة X1 لثلاث سنوات متتالية (2008، 2009، 2010)..... 54
الملحق الثاني : تقارير الشركة X2 لثلاث سنوات متتالية (2008، 2009، 2010)..... 57
الملحق الثالث : تقارير الشركة X3 لثلاث سنوات متتالية (2010، 2011، 2012)..... 60
الملحق الرابع : تقارير الشركة X4 لثلاث سنوات متتالية (2009، 2010، 2011)..... 63
الملحق الخامس : تقارير الشركة X5 لثلاث سنوات متتالية (2008، 2009، 2010)..... 66
الفهرس 70